

نظم تأمين المودعين بالبنوك حول العالم

د. محيي الدين اسماعيل علم الدين



نظم تأمين المودعين بالبنوك حول العالم

دكتور محیی الدین اسماعیل علم الدین

تقديم

يأتى هذا الكتاب الذى اعدده الدكتور محيى الدين اسماعيل علم الدين فى وقته تماما فى غمار أزمة مالية عالمية تكشف عن غياب الرقابة الحقيقية الصارمة علي الأجهزة العاملة فى المجال المالى خاصة فى الولايات المتحدة الامريكية وهو ما أدى الي اشتعال الأزمة هناك. ومن جانب آخر فإن الأزمة اذا كانت قد أثارت قضية غياب الرقابة فإنها قد أثارت فى ذات الوقت قضية حماية وتأمين المودعين بالبنوك. واذا كنا فى مصر فى منأى عن ذلك بفضل وجود بنك مركزى قوى يمارس دوره الرقابى بحكمة وفقا للقانون، كما أن هناك حماية كاملة لأموال المودعين بأن الأمر يتطلب عرضا علميا متكاملا حول نظم تأمين المودعين بالبنوك وهو ما عكف عليه المؤلف حيث يتناوله من ناحية التأمين علي الودائع المصرفية فى العالم العربى، ثم من ناحية أخرى التأمين علي تلك الودائع حول العالم للاستفادة من تجارب الدول الاخرى. ونأمل أن تساهم هذه الدراسة الجيدة فى توضيح الأمور وفهمها فهما علميا وموضوعيا.

والله الموفق

رئيس التحرير

تقديم

التأمين على الودائع المصرفية نظام من نظم التأمين من المخاطر لأكبر مهنة محفوفة بالمخاطر. وهو أحيانا يقتصر على التعويض عن شريحة من الوديعة إذا ما كان حجمها كبيرا. وأحيانا يتم التعويض على شريحتين الأولى تنال أكثر من الثانية، وأحيانا يغطي التأمين كل الوديعة مهما بلغت قيمتها. وبهذا الوصف يكون نظاما اقرب الى انصاف أصحاب الودائع الصغيرة التي تقع في حدود تلك الشريحة وأولئك الذين تنقصهم الخبرة في إدارة المخاطر لودائعهم المصرفية. وقد يعوض التأمين عن الودائع المنتشرة لمودع واحد في عدد من البنوك، فيعامل بمنحه تعويضا في حدود كل شريحة لدى كل بنك من البنوك التي له فيها ودائع فيمنح التعويض per depositor per bank. وأحيانا يغطي التأمين جميع الودائع في جميع البنوك بقيمتها كاملة.

ولكن التأمين على الودائع يقتصر عادة على أنواع معينة من الودائع فلا يغطي مثلا أغطية خطابات الضمان أو الاعتمادات المستندية أو المبالغ المودعة كضمان أو تلك الموجودة في حساب وسيط escrow account وقد يقتصر هذا النظام على الوطنيين دون الأجانب وقد يشملهم إذا لم يكن ثمة نظام يحميهم. وقد تنص الأنظمة على عدم تغطية المبالغ التي يتم تشغيلها في صناديق استثمار أو أسواق الأوراق المالية لقيامها على المضاريات ولذا ينبغي أن يتحملوا نتائجها وقد ينص النظام على تعويض المستثمرين في الأسواق المالية عما يفقدونه لدى الوسيط المالي. كما أن الودائع المشبوهة المصدر لا يعوض عنها إذا فقدت أو نقصت.

ويختلف نظام تأمين الودائع عن كل ما يجري على الساحة العالمية الآن من وسائل لعلاج الأزمة المالية العالمية، لأن النظام يعد لأوقات الرخاء احتياطا لمنع الوصول الى تلك الأزمات. ورغم أن الولايات المتحدة أخذت بهذا النظام إبان الأزمة التي حدثت في الثلاثينات إلا أن الحاصل الآن أن الأزمة وصلت الى حد أن جميع صناديق التأمين على الودائع قد لا تنجح وحدها في الوقاية مما يدل على أنها لم يكتب لها حتى أن تنال وصف النواة التي تسند الزير كما يقول المثل العامي، لذلك فإن المساندة من الحكومات أصبحت أمرا حتميا للنجاة من مزيد من الآثار السيئة مع التنسيق بين المختصين في الأنظمة القانونية حول العالم.

ولكى تبرز أهمية وجود نظام للتأمين على الودائع، يجب أن ننظر الى السيناريو الذي يقع في ظل غياب التأمين على الودائع وإلى السيناريو الذي يقع في ظل وجوده:

في غياب نظام للتأمين على الودائع، يمتنع البنك الذي دخل في أزمة مالية أو عجز عن سداد الودائع الى أصحابها عن السداد لعدم توفر السيولة الكافية لديه، ولعدم امكان اقراضه بواسطة البنوك الأخرى التي تمتنع عن المساعدة في مثل هذه الأزمة خشية أن يصيبها مثل ما أصاب زملاءها، ففي هذا الجو الخائف وازاء تعرض الوديعة للضياع نهائيا، لا مناص من اللجوء الى القضاء لاسترداد الوديعة. وأمام القضاء يمكن أن يطلب المودع الحكم على البنك بأن يرد الوديعة، أو أن يطلب اشهار إفلاس البنك الممتنع عن السداد، أو أن يطلب فرض الحراسة القضائية على البنك عاجز، أو أن يطلب اعمال آليات البنك المركزي المنصوص عليها في قانون انشائه لأوقات الأزمات. كل هذه البدائل متاحة، ولكن هل يتمكن المودع من خلالها من استرداد حقوقه؟

لنرى النتائج واحدة بعد الأخرى :

ستحكم المحكمة على البنك برد الوديعة وفوائدها ، ولكن البنك لن يغير موقفه لأنه عاجز وخزائنه خاوية وسينتهى أمره الى التصفية . وهذا يؤدي الى الحالة الثانية وهى طلب اشهار الافلاس . ولا مفر من الحكم بالافلاس فى كل الأنظمة القانونية التى تنتمى الى المنهج اللاتينى الجرمانى فى القانون ومنها مصر ومعظم الدول فى العالم ، حيث القاعدة العامة أن كل تاجر (البنك تاجر دائما) يمتنع عن دفع ديونه التجارية ولو كانت ديننا واحدا يجوز شهر افلاسه ، لا فرق فى ذلك بين كونه افلس بالتدليس والغش ، أو أنه افلس بالتقصير ولم يتخذ الاحتياطات الواجبة ، أو أنه افلس لسوء الحظ ونتيجة لظروف خارجة عن سيطرته ، فالافلاس هو الافلاس ولكن كل واحدة من هذه الحالات سيكون لها حكم خاص بها يتدرج فى الأولى من اتهامه بارتكاب جنائية وفى الثانية تكون جريمته جنحة ، وفى الثالثة لا عقاب عليه وقد تنظر المحكمة فى أوجه لحل مشكلته بالصلح مع الدائنين مثلا وتقرر له ولأسرته نفقة .

وفى جميع الأحوال لا تتم تصفية أموال المفلس قبل بضع سنوات . وتنتهى غالبا الى قسمة غرماء بين الدائنين ، أى أن يأخذ كل دائن جزءا من وديعته أو دينه بنسبة حجمها الى صافى أصول التفليسة . وقبل أن يأخذ المودعون حقوقهم يفضل عليهم الدائنون أصحاب التأمينات العينية ، أى حقوق الرهن الرسمى على العقار والرهن الحيازى على منقول أو عقار وحقوق الامتياز العامة والخاصة وحقوق الاختصاص ، هؤلاء لا يخضعون لاجراءات التفليسة وانما تقوم المحكمة بالسماح لهم بالتنفيذ الجبرى على الأموال المحملة عليها حقوقهم فتباع ويوزع عليهم ثمنها حسب مراتبهم . فان بقى من ديونهم شئ لم يحصلوا عليه ، شاركوا المودعين والدائنين العاديين فى أموال التفليسة ويأخذون حقوقهم طبقا لقسمة الغرماء . أما اذا بقى بعد أخذ حقوقهم شئ فائض ، فانه يؤول الى التفليسة ويؤدى الى توسعة على الدائنين العاديين والمودعين فيزيد من فرص أخذ جزء أكبر من حقوقهم .

أما اذا طلب المودعون فرض الحراسة على البنك ، وأجابتهم المحكمة الى طلبهم ، فان الحارس ليست فى يده عصا سحرية يذيب بها الجليد من حول البنك فينهض من كبوته ويتحرك نحو الوفاء بالودائع ، ولن يتمكن الحارس من دفع أى دين أو جزء من دين الا بعد استئذان المحكمة أو على الأقل طبقا لما رسمته له لينفذه ، وبذلك لن تحل الأزمة . صحيح أن الحارس قد يستطيع أن يحدد أو يساعد على تحديد المسؤولية عن الانهيار الحاصل ومن الذين تسببوا فيه ، ولكن هذا لن يجدى أصحاب الودائع شيئا ، الا اذا كان المتسببون قد اختلسوا أو سرقوا أو نهبوا أموال الودائع ، أو أداروها لحسابهم الخاص وفى هذه الحالة يفتح الباب لمسئولية تضامنية مطلقة تشمل جميع أموالهم خارج البنك "المحروس" . وفى هذه الأثناء لن تبقى للبنك سمعة طيبة تجلب له زبائن بعد ذلك وتنهار أسهمه فى البورصة وتكون هريسة لمستثمر أجنبى يستحوذ عليها " بتراب الفلوس " ، وقد يوجهها توجيها يتعارض مع مصالح الاقتصاد الوطنى .

والحل الأخير هو مطالبة البنك المركزى بأن يستخدم آلياته المركزية لحل الأزمة أو محاصرتها . وقد يكون هذا هو أنفع الطرق . وقد حصل ذلك فى مناسبات كثيرة ، فالبنك المركزى أبو البنوك ، ولا يسمح لأولاده بالتشرد ، ولا لعمالهم بأن ينكبوا مثل هذه النكبات . ولذلك فانه يستخدم آليات قبل الأزمة ، أى فى الظروف العادية ، وآليات أخرى ابان الأزمة . فمن آلياته الدائمة الرقابة على البنوك والاشراف عليها والتفتيش عليها واخضاعها للمصلحة العامة فى بسط الائتمان أو انكماشه وفرض النسبة التى تودع من البنوك لديه حتى لا تضطرب فى منح الائتمان ، وغير ذلك كثير . فاذا ما جاء

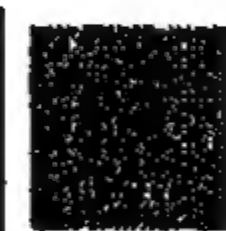
وقت النجدة استخدم البنك المركزي وسائل أخرى : منها ضيغ أموال للبنك المنكوب ، أو فرض حراسة إدارية عليه ، أو .. أو ، وفي خاتمة المطاف يتخذ قرارا مؤثما ولا بد منه وهو تصفية البنك المنكوب . ولا تختلف التصفية عما يحدث عند الإفلاس فتستغرق مدة تكون أحيانا أطول ولا يسدد لكل مودع أو دائن إلا قدر من دينه بما يعرف بقسمة الغرماء . وكل الفرق أن التصفية تحت إشراف البنك المركزي أقل قبحا من الإفلاس ، وقد تغنى عن التصفية عمليات ادماج بين البنوك المتعثرة أو بين بنك متعثر وبنك لديه بسطة في العلم والرزق . أضف الى ذلك أن الناس تميل الى أن يقلد بعضهم بعضا ، فإذا رأى أو أحس أو توقع مودع أن كثيرا غيره من المودعين سوف يسحبون ودائعهم من مصرفهم فإنه يفكر في تنفيذ ذلك قبل أن يسبقوه اليه ، وإذا انتشرت هذه الشائعة عن عدد من البنوك ، تعرضت لنفس الهرولة الى سحب عملائها لودائعهم ، ثم لا تلبث الشائعة أن تعم الجهاز المصرفي وهذه هي الطامة الكبرى .

بعد هذا السيناريو المزعج ، لننظر الى السيناريو الثانى الذى يفترض وجود نظام للتأمين على الودائع . فى هذه الحالة لا يلجأ المودع الى المحكمة ، فلا يطلب حكما برد الوديعة ، ولا يطلب حراسة ، ولا يطلب شهرا فافلاس ، ولا تطبيق آليات البنك المركزي ، وإنما يتوجه بطلب الى صندوق التأمين على الودائع المصرفية مرفقا مستنداته التى تثبت وديعته وفوائدها ، ويطلب صرف قيمتها اليه من أموال الصندوق . وعادة ما يكون الصندوق خاضعا لنوع من الإشراف من البنك المركزي ، ويكون المركزي أحد كبار المساهمين فيه . وعادة ما تتم هذه الاجراءات خلال بضعة أسابيع أو أشهر بدلا من عدة سنوات لا طائل من انتظارها فى السيناريو الأول . ولا يمنع من صرف التعويض أن يكون المودع على علم بالأزمة المالية المقبلة على بنكه ، أو أن يحذره البنك من وقوعها . فالتعويض حق لا يرتبط بمثل هذه الوقائع . ولا يهم أيضا ما اذا كان البنك قد اهتز أو تعرض للإفلاس بتدليس أو غش أو تقصير أو نتيجة لمجرد سوء الحظ ، فالتعويض يصرف ثم تناقش هذه الأمور بعد ذلك .

وفى معالجتنا لموضوع التأمين على الودائع ، نقسمه الى باين الأول عن التأمين على الودائع المصرفية فى العالم العربى ، وفى الباب الثانى نتحدث عن هذا النظام حول العالم للاستفادة من تجارب الدول الأخرى

المؤلف

الباب الأول



تأمين الودائع في العالم العربي

مقدمة

من الدول التي اهتمت بموضوع التأمين على الودائع المصرفية دولتان على المستوى العربي، وهما سلطنة عمان والمملكة الأردنية. وفي الدول الأخرى تظهر على الساحة المسؤولين تصريحات طنانة بأن الحكومة متكلفة بضمان الودائع لدى البنوك. وفي ساعة الصفر تتبخر هذه التصريحات ويقال أنها ليست التزاما بتحقيق نتيجة معينة وإنما هي التزام ببذل العناية في حث البنوك على الوفاء دون ضمان له. أما في مصر فقد بدأ الاهتمام أول الأمر من المشرع بوضع نص في القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٢، كان يجب أن يعقبه لائحة تنفيذية تبين تفاصيل تطبيقه، ثم زال الاهتمام لأسباب غير معلومة أو لم يفصح عنها، وتكرر النص المنشئ لصندوق التأمين على الودائع في قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٢ ولم يتم تفعيله حتى عام ٢٠٠٨. وستكتفي بأن نعرض النموذجين المصري والعُماني.

أولا : مصر

في مصر كانت في القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٢ (وهو قانون آت ضمن سلسلة قوانين متعاقبة وردت على القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ الذي كان يعرف بقانون البنوك والائتمان) مادتان تقضيان بإنشاء نظام للتأمين على الودائع في البنوك في مصر. وأداة انشائه طبقا للمادة ٢١ مكرر اعداد مشروع بواسطة رئيس الوزراء يؤخذ فيه رأى البنك المركزي ويرفعه لاستصدار قرار جمهوري به. كما نصت المادة ٢١ مكرر (أ) على بعض الجزاءات على البنوك التي تخالف قواعد النظام. ولكن بعد اعداد المشروع في عام ١٩٩٢، أعد مشروع القرار الجمهوري، ولكنه لم يصدر وبقي النظام بالتالي غير معمول به حتى جاء القانون الجديد للبنوك رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٢، ونص عليه مرة أخرى في المادتين ٨٢ و ٨٨ اللتين كانتا في المشروع برقم ٨٦ و ٨٧ وهي موافقة لنص القانون القديم عدا أن المشروع لا يعده رئيس الوزراء وإنما يعده البنك المركزي ويرفعه الى رئاسة الجمهورية من خلال مجلس الوزراء. ونص هذه المواد في القانون هو:

مادة (٨٧): ينشأ بالبنك المركزي صندوق يسمى صندوق التأمين على الودائع بالبنوك، تكون له شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة، ويكون له مجلس أمناء برئاسة محافظ البنك المركزي، ويكون مقره مدينة القاهرة، ويضم الصندوق في عضويته جميع البنوك المسجلة لدى البنك المركزي.

ويصدر بالنظام الأساسي للصندوق قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح محافظ البنك المركزي وعرض رئيس مجلس الوزراء، ويجب أن يتضمن النظام الأساسي على الأخص ما يأتي:

(أ) أغراض الصندوق ووسائل تحقيقها، وتنظيم العلاقة بينه وبين البنوك.

(ب) تحديد اشتراك العضوية والاشتراكات السنوية للبنوك.

(ج) تشكيل مجلس أمناء ونظام العمل بالصندوق.

(د) نطاق ضمان الودائع وتحديد الحد الأقصى للضمان.

(هـ) الموارد المالية للصندوق وقواعد وأوجه الصرف منها.

(و) نظام مراجعة حسابات الصندوق.

ويرحل فائض أموال الصندوق من سنة مالية إلى أخرى.

تعليق: يلاحظ أن هذه المادة لم تتعرض للحديث عن رأس مال للصندوق ولا وضعت أية إرشادات في هذا الاتجاه ولا فوضت فيه سلطة أخرى. وسنرى أن مشروع النظام الأساسي للصندوق تعرض لهذه المسألة دون تفويض. ومن ناحية أخرى فإن محتويات التي أشار النص الى إدراجها في النظام الأساسي كما حددتها هذه

المادة ، لا تشمل حقا للصندوق في اصدار السندات أو في الاقتراض لأجل اعادة الاقتراض . ولكن مشروع القرار الجمهوري نص على الاقتراض و اصدار السندات ، ويدون التفويض التشريعي في هذا نعتقد أنه يتعذر التسليم للصندوق بترتيب مثل هذه الأعباء المالية وسيأتي تعقيب تال على نفس هذه النقطة .
وأضافت المادة ٨٨ من القانون الجديد (رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣) الأحكام التالية والتي كانت أيضا موجودة في القانون السابق :

مادة (٨٨) : لمجلس إدارة البنك المركزي بناء على اقتراح مجلس أمناء الصندوق اتخاذ أي من الإجراءات الآتية في حالة مخالفة أي بنك لأحكام النظام الأساسي للصندوق أو القرارات الصادرة تنفيذا له :
(أ) توجيه تنبيهه .

(ب) إلزام البنك بسداد مبلغ لا يجاوز (٥%) من قيمة آخر اشتراك سنوي للبنك يزداد إلى (١٠%) في حالة تكرار المخالفة وتضاف حصيلة هذه المبالغ إلى موارد الصندوق .

ويلاحظ أن المادة ٨٨ المشار إليها تجعل لمجلس إدارة البنك المركزي بناء على اقتراح مجلس أمناء الصندوق توقيع جزاءات هي التنبيه على البنك المخالف للنظام الأساسي للصندوق ، ويمكن تصعيد الجزاء إلى غرامة مالية . وكان يكفي أن يستند هذا الاختصاص لمجلس الأمناء نفسه ، وليس هناك مبرر لأساليب الروتين بحيث تنوء الأمور بين عدد من المحاسن وتنميع .

وقد نشرنا في كتابنا موسوعة أعمال البنوك طبعة ١٩٩٣ وطبعة ٢٠٠١ نص مشروع القرار الجمهوري الذي ننتظره وهو كما يلي :

" نظام التأمين على ودائع العملاء لدى جميع البنوك المسجلة لدى المركزي " :

صدر قرار من مجلس إدارة المركزي في ١/٨/١٩٩١ بإنشاء هذا الصندوق (قبيل صدور القانون ٩٢ / ٢٧ ببضعة أشهر) على أن تكون له شخصية معنوية وميزانية مستقلة .

وكان البنك المركزي قد طلب من البنوك المسجلة لديه دفع الاشتراك مقدما عن مدة سنة بواقع نصف في المائة من الودائع بالجنيه المصري أو بالدولار مقسمة على قسطين الأول يدفع فورا في تاريخ المطالبة في أغسطس والثاني في الوقت الذي يحدده المحافظ .

وذكر البنك المركزي في مطالبته أن الأمر يتعلق بأنه تقرر قيام البنوك بمساندة بنك الاعتماد والتجارة مصر بالنسبة المذكورة إعمالا لمبدأ التكافل بين وحدات الجهاز المصرفي ، ولما استفسرت منه البنوك عن طبيعة المبالغ التي يطلبها أفصح عن موضوع الصندوق .

أشار المركزي في رده إلى أنه يمكن لكل بنك أن يستهلك حصته في هذا الرسم على عدد من السنوات وفي ضوء ما تسمح به نتائج أعماله . وتطبيق هذا المبدأ غير مفهوم بوضوح . ورغم عدم صدور القرار الجمهوري بإنشاء الصندوق فإن الأمل لم ينقطع لأن الانشاء أصبح منصوبا عليه بقانون في العام التالي ١٩٩٢ والقرار الجمهوري المنشود أداة لتنفيذ القانون . وإذا كانت ثمة اعتراضات على مشروع البنك المركزي فإنه يمكن ابداء الملاحظات واعادته للبنك المركزي للاستيفاء . وتأكيذا لهذا المعنى فإننا نبدا هنا بتقديم ملاحظتنا عليه :

النظام الأساسي لصندوق التأمين على الودائع بالبنوك العاملة في مصر والمسجلة لدى البنك المركزي المصري

(مشروع قرار جمهوري)

الباب الأول

الشكل القانوني للصندوق ومقره وأغراضه

مادة ١ :

ينشأ صندوق يسمى صندوق التأمين على الودائع بالبنوك العاملة في مصر والمسجلة لدى البنك المركزي المصري ، ويشار إليه فيما بعد بالصندوق، ويكون له شخصية اعتبارية كما يكون له ميزانية مستقلة ويخضع لإشراف البنك المركزي المصري، ومقره مدينة القاهرة.

مادة ٢ :

يقوم الصندوق بضمان ودائع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين بالبنوك وفروع البنوك الأجنبية المسجلة لدى البنك المركزي المصري الأعضاء في الصندوق وذلك في الحدود الموضحة بالمادة (١٨) من هذا النظام ، كما يكون له معاونه هذه البنوك والفروع في حالة تعرضها لمصاعب مالية. وذلك بما يكفل دعم الثقة والاستقرار في الجهاز المصرفي المصري، ويكون للصندوق في سبيل تحقيق أغراضه اتخاذ الوسائل الآتية:

(أ) - إقراض أو ضمان البنوك في حالة تعرضها لمصاعب مالية. وذلك في حدود التعويض الذي قد يستحق عن الودائع لدى البنك المقترض ووفقاً للشروط والأوضاع التي يقررها مجلس إدارة الصندوق.

(ب) - طلب البيانات والمعلومات اللازمة لدراسة المراكز المالية للبنوك الأعضاء من البنك المركزي المصري، على ألا تكشف هذه البيانات والمعلومات عن أشخاص العملاء.

(ج) - إدارة ما تحت يده من أموال بالطريقة التي يراها مناسبة.

(د) - الاقتراض وإصدار السندات لتدعيم موارده وفقاً للشروط والأوضاع التي يصدرها مجلس إدارة الصندوق.

تعليق : هذه المادة لا تخلو من المشاكل . نحن ننشئ صندوقاً لإقراض البنوك ومساعدتها في أزماتها ، فلا ينبغي أن ندع هذا الصندوق يتورط بدوره في عمليات اقتراض من الغير أو إصدار سندات تطرح في الأسواق وتنشأ على عاتقه ديون بشأنها ، فنجعل المنقذ بدوره معرضاً للغرق . وإذا كان الوضع هو السماح له بذلك ، فلا داعي لإنشائه وليحاول كل بنك أن يقترض أو يصدر سندات ، وتوفر الدولة مصاريف إنشائه ورواتب موظفيه ومجالسه كما توفرهم الديون التي سيرتبها على نفسه . كما يلاحظ أن المساندة لا تمنح مباشرة من الصندوق لأصحاب الودائع ، وإنما تقدم للبنك العاجز عن سداد الودائع ، وهذا أمر لا يطمئن ، لأن البنك نفسه لم يعد محل ثقة .

مادة ٣ :

تكون العضوية في الصندوق إلزامية لجميع البنوك وفروع البنوك وفروع البنوك الأجنبية المسجلة لدى البنك المركزي المصري، ويستثنى من الاشتراك في العضوية فروع البنوك الأجنبية العاملة في مصر التي تتمتع مراكزها الرئيسية بأنظمة تكفل مزايا للمودعين لدى فروعها في مصر لا تقل عن المزايا المقررة بهذا النظام.

تعليق : هذه المادة تجعل العضوية للبنك ولجميع فروع البنك . ومن المسلم به أن اشتراك البنك يشمل جميع فروع ومكاتب وإدارات البنك . وقد يوحي النص بأن الفرع يدفع مثل ما يدفعه المركز الرئيسي للبنك وهو أمر لا نعتقد أنه وارد . ومن ناحية أخرى فإن نظم التأمين الأجنبية - في التجربة العالمية التي ظهرت في (٢٠٠٨) - لم تفلح في معالجة أوضاع بلادها ، فضلاً عن أن تصل وسائل إنقاذ منها إلى المودعين المصريين . لذلك فإن هذا النص محل تحفظات كثيرة .

الباب الثانى

إدارة الصندوق

مادة ٤ :

يكون للصندوق مجلس إدارة يشكل على الوجه الآتى :

١- نائب محافظ البنك المركزى المصرى يصدر بتعيينه قرار من المحافظ.

٢- عضو عن وزارة المالية يصدر بتعيينه قرار من وزير المالية.

٣- مسئول الرقابة على البنوك بالبنك المركزى المصرى.

٤- عضوان عن بنوك القطاع العام.

عضوان عن بنوك القطاع الخاص.

٥- عضوان من ذوى الخبرة فى المسائل القانونية والتأمينية بناء على ترشيح محافظ البنك المركزى المصرى.

ويتم اختيار الأعضاء المشار إليهم فى البنود ٤، ٥، ٦ بواسطة الجمعية العامة، وتكون مدة المجلس ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

ويجتمع مجلس الإدارة مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل بدعوة من رئيسه أو كلما دعت الضرورة إلى الانعقاد بناء على طلب خمسة أعضاء على الأقل، وفى حالة غياب رئيس مجلس الإدارة يختار المجلس من بين أعضائه من يتولى الرئاسة مؤقتاً ولا يكون اجتماع المجلس صحيحاً إلا إذا حضره أكثر من نصف عدد الأعضاء وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة لعدد الحاضرين، وفى حالة التساوى يرجح رأى الجانب الذى منه الرئيس. ويمثل رئيس مجلس الإدارة الصندوق أمام القضاء والغير.

تعليق : هناك عدة ملاحظات على هذا النص ،

الأولى : أن المنظم المصرى يعنى دائماً بالدخول فى كيفية تعيين وتسيير المجالس فى كل نظام يضعه أكثر مما يعنى بالتنظيم الموضوعى للمشروع الذى يبتدره أو ينشئه . وهذه المسائل الاجرائية أو ذات الصفة الشخصية يمكن فيها الرجوع الى قواعد عامة مثل قوانين الشركات ومثل قوانين المؤسسات والهيئات العامة وأضرابها . والملاحظة الثانية : ان النص (المادة ٤) يتحدث عن مجلس ادارة ، وتقدم نص يتحدث عن مجلس أمناء ... كم مجلساً بالضبط ؟؟

والملاحظة الثالثة : أنه عند غياب الرئيس يختار المجلس رئيساً من بين أعضائه ، والأفضل هو ان تكون الرئاسة لأكبر الأعضاء الحاضرين سناً .

والملاحظة الرابعة : أن الأمور التى يقوم عليها هذا الصندوق لا تحتل أن يجتمع المجلس كل ثلاثة أشهر ... وفى مثل الأزمنة العالمية لعام ٢٠٠٨ لن يبدأ الصندوق مهمته طبقاً لهذا النص الا بعد أن تكون مألظه قد خربت (والأولى أن يكون الاجتماع شهرياً وأن تتقرر للصندوق صلاحيات المراجعة على البنوك وإصدار توجيهات إليها .

مادة ٥ :

مجلس إدارة الصندوق هو السلطة المختصة بتصريف شئونه وتحقيق أغراضه وله فى سبيل ذلك :

(أ) - متابعة المراكز المالية للبنوك الأعضاء بالتنسيق مع البنك المركزى المصرى وذلك فى حدود أغراض الصندوق.

(ب) - وضع النظام والقواعد اللازمة لحسن إدارة الموارد المالية للصندوق وأوجه استخدامها.

(ج) - الإقراض والاقتراض وإصدار السندات بالشروط والإجراءات التى يقررها.

- (د) - اعتماد الهيكل التنظيمي للصندوق بناء على اقتراح رئيس مجلس الإدارة.
- (هـ) - وضع اللوائح المتعلقة بالشئون الفنية والمالية والإدارية.
- (و) الموافقة على صرف التعويض المستحق وفقاً لهذا النظام في حالة توقف العضو عن الدفع أو شطبه أو إشهار إفلاسه أو في الحالات الأخرى التي يقرها مجلس الإدارة.
- (ز) - اقتراح رفع أو خفض النسبة المقررة لضمان الودائع والحد الأقصى لضمان.
- (ح) - اقتراح زيادة أو خفض الاشتراكات السنوية للأعضاء أو وقف تلك الاشتراكات ولا يتقيد مجلس الإدارة فيما يصدره من قرارات بالقوانين والنظم والقواعد المعمول بها في الحكومة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام، كما يعد مجلس الإدارة تقريراً سنوياً عن نشاط الصندوق وفقاً لما تقتضيه المادة (٢٢) من هذا النظام للعرض على الجمعية العامة.
- تعليق : نكرر هنا عدم السماح للصندوق بأن يقترض أو بأن يصدر سندات . وملاحظة أخرى أن الفقرة الأخيرة تدمج التقرير السنوي عن نشاط الصندوق مع زيادة أو خفض الاشتراكات السنوية مما يجعل الأمور " سائجة على بعضها " إذ يجب الفصل بين الموضوعين في فقرة لكل منهما .
- مادة ٦ :

يكون للصندوق مدير تنفيذي يعين بقرار من مجلس الإدارة لمدة أقصاها ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمدة أخرى ويحدد القرار سلطاته واختصاصاته ومخصصاته المالية دون التقيد بالقوانين والنظم والقواعد المعمول بها في الحكومة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام.

تعليق : فكرة المدير التنفيذي جيدة ، ولكن قابلية مدته للتجديد لمدة أخرى أثبتت التجارب أن التأييد والتخليد فيها ، يتضمن مضاربة على قضاء الله في خلقه ، ولا داعي للتأييد ولتترك الفرصة لدم جديد يضيخ في أوصال القطاع المصرفي .

الباب الثالث

الجمعية العامة

مادة ٧ :

تتكون الجمعية العامة للصندوق من ممثلي المساهمين في رأس المال ويكون لكل منهم الحق في حضور الجمعية العامة ، ولا يجوز للشخص الواحد أن يكون نائباً عن أكثر من ثلاثة من المساهمين الذين لهم حق حضور الجمعية العامة ، ويشترط لصحة الإنابة أن تكون ثابتة في توكيل كتابي . ولا يكون انعقاد الجمعية العامة صحيحاً إلا إذا حضره مساهمون يمثلون أكثر من ٥٠٪ من رأس المال على الأقل ، ولا يجوز للمساهم أن ينوب عنه أحد أعضاء مجلس الإدارة في حضور الجلسات .

تعليق : لا زلنا في تنظيمات إدارية ولم ندخل في الموضوع .

مادة ٨ :

يجب أن يكون مجلس الإدارة ممثلاً في الجمعية العامة بما لا يقل عن العدد الواجب توافره لصحة انعقاد جلساته . وفي جميع الأحوال لا يبطل اجتماع الجمعية العامة إذا حضره ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة على الأقل من بينهم رئيس المجلس .

تعليق : تنظيمات إدارية تحظى بأكثر من حجمها من العناية .

مادة ٩ :

تتخذ الجمعية العامة للصندوق في المكان والزمان الذي يحدده رئيس مجلس إدارة الصندوق وبدعوة منه بموجب كتاب موصى عليه بعلم الوصول قبل الموعد المحدد بخمسة عشر يوماً على الأقل ، ويجب أن تتخذ الجمعية العامة مرة على الأقل في السنة خلال الأشهر الستة التالية لنهاية السنة المالية للصندوق.

ومجلس الإدارة أن يقرر دعوة الجمعية العامة كلما دعت الضرورة إلى ذلك . وعلى مجلس الإدارة أن يدعو الجمعية العامة إلى الانعقاد بناء على طلب مراقب الحسابات أو عدد من الأعضاء يمثل ١٥٪ من رأس المال على الأقل بشرط أن يوضحوا أسباب الطلب كتابة لرئيس مجلس الإدارة. على أن تتم الدعوة خلال أسبوعين من تاريخ تقديم الطلب بموجب كتاب موصى عليه بعلم الوصول موضحاً به تاريخ ومكان الانعقاد.

كما يكون لمراقب الحسابات أو الأعضاء الذين لهم الحق في طلب دعوة الجمعية العامة للانعقاد حسب الأحوال توجيه هذه الدعوة في الأحوال التي يتراخى فيها مجلس الإدارة عن الدعوة على الرغم من وجوب ذلك ومضى شهر على تحققه.

تعليق : في الأنظمة الجادة يجب أن يكون الاجتماع في الظروف الصعبة من ساعة إلى ساعة وليس من أسبوع إلى أسبوع أو من شهر إلى شهر ولا يجوز المطالبة بأسباب في مثل هذه الظروف المصيرية ؛
مادة ١٠ :

لمحافظ البنك المركزي المصري أن يدعو الجمعية العامة للانعقاد في الأحوال التي يرى فيها ضرورة ذلك.
مادة ١١ :

مع مراعاة أحكام هذا النظام، ومع عدم الإخلال بحق البنك المركزي المصري في الإشراف على الصندوق تختص الجمعية العامة بما يأتي :

- (أ) - انتخابات أعضاء مجلس الإدارة المشار إليهم في البنود ٤ ، ٥ ، ٦ من المادة الرابعة من هذا النظام وعزلهم.
 - (ب) - مراقبة أعمال مجلس الإدارة والنظر في إخلاله من المسؤولية.
 - (ج) - المصادقة على الميزانية وحسابات النتائج وكذا تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الصندوق.
 - (د) - كل ما يرى مجلس الإدارة أو محافظ البنك المركزي المصري أو ٢٥٪ من المساهمين في رأس المال عرضه على الجمعية العامة.
 - (هـ) - تحديد وزيادة أو خفض الاشتراكات السنوية للأعضاء أو وقف تلك الاشتراكات بشرط موافقة المساهمين الممثلين لثلثي رأس المال بما لا يزيد على الحد الأقصى المنصوص عليه في المادة ١٦
 - (و) - تحديد ورفع أو خفض النسبة المقررة لضمان الودائع وكذلك الحد الأقصى لضمان في ضوء المركز المالي للصندوق بما لا يزيد على الحد الأقصى المنصوص عليه المادة في المادة (١٨).
 - (ز) - زيادة رأس مال الصندوق عن طريق المؤسسين أو في حالة انضمام أعضاء جدد وتحدد الجمعية العامة قيمة وشروط وإجراءات تلك الزيادة مع مراعاة حكم المادة (١٤) من هذا النظام.
- مادة ١٢ :

تصدر قرارات الجمعية العامة بالأغلبية المطلقة للمساهمين الممثلين لأكثر من ٥٠٪ من رأس المال، وذلك فيما عدا ما نص عليه في النظام من اشتراط نسبة أكبر، وتكون القرارات الصادرة من الجمعية العامة ملزمة لجميع الأعضاء.

الباب الرابع

الموارد المالية للصندوق

مادة ١٣:

تتكون موارد الصندوق من:

(أ) رأس المال.

(ب) رسوم العضوية.

(ج) اشتراكات البنوك الأعضاء.

(د) القروض وكذلك حصيلة السندات التي يصدرها الصندوق.

(هـ) عائد استثمار أموال الصندوق.

(و) الفائض الذي تظهره الحسابات الختامية.

(ز) الموارد الأخرى التي يوافق عليها مجلس الإدارة.

مادة ١٤:

حدد رأس مال الصندوق المرخص به مبلغ خمسمائة مليون جنيه مصري ورأس المال المصدر والمدفوع بمبلغ

مائتي مليون جنيه مصري موزعة كالتالي:

- ٢٥% من وزارة المالية.

- ٢٥% من البنك المركزي المصري.

- ٥٠% من البنوك الأعضاء في الصندوق موزعة بينها بالنسبة والتناسب مع حجم الودائع لدى كل بنك وفقاً

للمراكز المالية للبنوك في نهاية الشهر السابق لتاريخ صدور هذا النظام.

وهي حالة انضمام بنك أو فرع لبنك أجنبي لعضوية الصندوق تتحدد حصته في رأس المال بواقع ١% من رأس

المال المدفوع أو المخصص للعمل في مصر حسب الأحوال، وتزيد حصة كل من وزارة المالية والبنك المركزي المصري

بما لا يخل بالنسبة المحددة لهما في رأس المال.

وهي حالة انقضاء عضوية أحد الأعضاء يرد إليه قيمة ما دفعه في رأس المال بعد خصم ما قد يكون مستحقاً

عليه للصندوق. وتزداد حصة باقي البنوك الأعضاء بقيمة حصة البنك الذي انقضت عضويته، وتحدد

حصة كل منهم في الزيادة بالنسبة والتناسب مع حجم الودائع لدى كل بنك وفقاً للمراكز المالية في نهاية

الشهر السابق على صدور قرار إنهاء العضوية.

تعليق: حجم رأس المال (٥٠٠ مليون جنيه) أصبح لا يتناسب مع توصيات بازل أو مع قانون البنوك ٢٠٠٣/٨٨

الذي يشترط في رأس مال أي بنك ألا يقل عن ٥٠٠ مليون جنيه والمفروض في نظام تأمين الودائع أن يعالج

مشاكل عدد كبير من البنوك في مثل أزمة ٢٠٠٨ العالمية ويجب أن يكون رأس ماله مساوياً على الأقل لعدد من

هذه البنوك حتى يبسط إليها يده ساعة الشدة.

مادة ١٥:

تؤدي البنوك وفروع البنوك الأجنبية الأعضاء في الصندوق رسم العضوية الذي يحدده مجلس الإدارة بحد

أقصى قدره خمسون ألف جنيه أو ما يعادلها بالعملة الأجنبية، وذلك بخلاف الاشتراك السنوي المقرر.

مادة ١٦:

تلتزم البنوك وفروع البنك الأجنبية الأعضاء في الصندوق بسداد اشتراك سنوي خلال شهريناير من كل

عام بنسب من إجمالي حجم المبالغ المودعة لديها ، بالعملة المحلية والأجنبية في نهاية ديسمبر من كل عام سابق التحصيل، طبقاً لما تحدده الجمعية العمومية ويحد أقصى على النحو الآتي:

(أ) - الودائع حتى ٥٠٠ مليون جنيه (أو ما يعادلها) اثنان في الألف ٠,٢٪.

(ب) - الودائع أكثر من ٥٠٠ مليون حتى ١٠٠٠ مليون جنيه (أو ما يعادلها) واحد ونصف في الألف ٠,١٥٪.

(ج) - الودائع أكثر من ١٠٠٠ مليون حتى ٥٠٠٠ مليون جنيه (أو ما يعادلها) واحد في الألف ٠,١٪.

(د) - الودائع أكثر من ٥٠٠٠ مليون حتى ١٠٠٠٠ مليون (أو ما يعادلها) نصف في الألف ٠,٠٥٪.

(هـ) - الودائع أكثر من ١٠٠٠٠ مليون جنيه (أو ما يعادلها) ٠,٢٥٪.

وعلى كل بنك أن يقدم للصندوق إقراراً مصدقاً عليه من مراقبي حساباته يفيد حساب الاشتراك السنوي على الوجه الصحيح، ويجب على البنوك وفروع البنوك الأجنبية الأعضاء أن تعلن عن اشتراكها في الصندوق.

ويؤدي البنك المركزي المصري اشتراكاً سنوياً بواقع ١٠٪ من إجمالي اشتراكات البنوك الأعضاء.

الباب الخامس

الاستخدامات المالية للصندوق

مادة ١٧ :

تستخدم موارد الصندوق في الأغراض الآتية:

(أ) المبالغ المنصرفة للمودعين وفقاً لهذا النظام.

(ب) تقديم قروض للبنوك.

(ج) مواجهة مصاريف الصندوق الجارية أو الرأسمالية.

(د) استخدامات أخرى يوافق عليها مجلس الإدارة ، ويضع مجلس إدارة الصندوق القواعد المنظمة للصرف من موارده.

مادة ١٨ :

يكون الحد الأقصى لضمان الودائع بنسبة ٩٠٪ من قيمة الودائع بالجنيه المصري أو بالعملة الأجنبية بحد أقصى ١٠٠ (مائة) ألف جنيه مصري أو ما يعادلها بالدولار الأمريكي للعميل الواحد لدى البنك الواحد.

ويغطي الضمان أصل الوديعة بالإضافة إلى العائد المستحق حتى التاريخ الذي يحدده مجلس إدارة الصندوق ، وذلك بعد خصم أية التزامات على العميل قبل البنك حتى ذلك التاريخ ، ويمتد هذا الضمان إلى كافة الودائع بالبنك الواحد بمسمياتها المختلفة بما فيها الحسابات الجارية باستثناء الودائع الآتية:

(أ) الودائع المحجوزة كضمان أو تأمين لعمليات مصرفية.

(ب) وودائع أعضاء مجلس إدارة البنك المعنى ومديره.

(ج) وودائع مراقبي الحسابات المعينين لمراقبة حسابات البنك المعنى.

(د) وودائع الأزواج والأولاد القصر للأشخاص المشار إليهم في البندين (ج)، (د).

وتعتبر كل حسابات العميل بالبنك الواحد بما فيها العوائد المستحقة حساباً واحداً ، كما تعتبر الشركة حساباً واحداً ، وبالنسبة للحسابات المشتركة يوزع التعويض على أصحاب الحساب بنسبة حصة كل منهم المنصوص عليها بعقد فتح الحساب وفي حالة عدم تحديد حصة كل منهم فيتم توزيع التعويض بالتساوي بينهم.

الباب السادس

الفصل الأول مالية الصندوق

مادة ١٩ :

يكون للصندوق حسابات خاصة تفتح بالبنك المركزى المصرى تودع فيها أمواله. ويحدد مجلس إدارة الصندوق القواعد المنظمة للصرف منها، ويستحق للصندوق عائد عن هذه الحسابات وفقاً لما يحدده البنك المركزى المصرى.

مادة ٢٠ :

مع عدم الإخلال بما هو منصوص عليه فى قانون العقوبات تعتبر أموال الصندوق أموالاً خاصة.

مادة ٢١ :

تبدأ السنة المالية للصندوق فى أول يناير وتنتهى فى آخر ديسمبر من ذات العام واستثناء من ذلك تبدأ السنة المالية الأولى للصندوق من تاريخ بدء نشاطه وحتى آخر ديسمبر من السنة التالية. ويجوز للصندوق توزيع أية مبالغ من الفائض الذى تظهره الحسابات الختامية ويضاف هذا الفائض إلى حساب الاحتياطي، ولا يجوز الخصم عليه إلا بما قد تظهره الحسابات الختامية من عجز.

مادة ٢٢ :

يعد مجلس إدارة الصندوق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية ما يأتى :
(أ) - ميزانية الصندوق وحساباته الختامية طبقاً لقواعد المحاسبة المالية فى المنشآت المصرفية موقعاً عليها من رئيس مجلس الإدارة والمدير العام التنفيذى.
(ب) - تقرير عن المركز المالى للصندوق وأعماله خلال السنة المالية المنتهية يتناول بوجه خاص عرضاً للودائع التى تم التأمين عليها والتعويضات التى تم دفعها وملخصاً موجزاً عن استثمارات الصندوق.

الفصل الثانى مراقب الحسابات

مادة ٢٣ :

يعهد بمراجعة حسابات الصندوق سنوياً إلى مراقبين للحسابات تعين أحدهما الجمعية العامة ويعين الآخر الجهاز المركزى للمحاسبات وتحدد الجمعية العامة أتعاب مراقبى الحسابات وعلى الصندوق أن يضع تحت تصرف مراقبى الحسابات ما يريانه ضرورياً للقيام بهذه المراجعة من الأوراق والسجلات والبيانات.

الباب السابع

أحكام عامة

مادة ٢٤ :

يجب إبلاغ قرارات الجمعية العامة وقرارات مجلس إدارة الصندوق فى المسائل التالية إلى محافظ البنك المركزى

المصري خلال أسبوعين من تاريخ صدورها وله أن يقرها أو يرفضها أو يعدلها ويكون قراره في هذا الشأن نهائياً خلال شهر من تاريخ إبلاغه بها وإلا اعتبرت معتمدة.

(أ) - زيادة أو خفض أو وقف الاشتراكات السنوية للأعضاء.

(ب) - زيادة أو خفض النسبة المقررة لضمان الودائع وكذلك الحد الأقصى للضمان.

(ج) - تعيين المدير العام التنفيذي للصندوق وتحديد مخصصاته أو تجديد تعيينه.

(د) - سياسات توظيف أموال الصندوق وعمليات الإقراض.

(هـ) - الاقتراض وإصدار السندات.

(و) - صرف التعويض المستحق وفقاً لهذا النظام.

(ز) - زيادة رأس مال الصندوق.

تعليق : نلاحظ على النص أنه جعل سلطة محافظ البنك المركزي تفوق سلطة مجلس إدارة الصندوق وكأنه إحدى الإدارات التابعة للبنك المركزي . ونعتقد أن الأفضل أن تكون السلطة لمجلس إدارة البنك المركزي وليست للمحافظ منفرداً .

مادة ٢٥ :

في حالة عدم سداد رسم العضوية أو الاشتراك السنوي في الموعد المحدد يكون للصندوق بعد التنبيه على العضو الذي تأخر في السداد أن يطلب من البنك المركزي الخصم على حساب العضو لديه بقيمة المبالغ المتأخرة بالإضافة إلى غرامة تأخير تحتسب على أساس سعر الإقراض والخصم المعلن من البنك المركزي المصري خلال فترة التأخير وإضافة هذه المبالغ لحساب الصندوق لديه.

مادة ٢٦ :

تسدد الاشتراكات السنوية بالجنيه المصري عن الودائع بالعملة المحلية وبالدولار الأمريكي عن الودائع بالعملات الأجنبية ويكون التعويض بالجنيه المصري عن الودائع بالعملة المحلية وبالدولار الأمريكي عن الودائع بالعملات الأجنبية ويتم احتساب الاشتراكات أو التعويضات التي تستحق بالدولار الأمريكي عن ودائع بعملات أجنبية أخرى بخلاف الدولار الأمريكي على أساس أسعار الصرف المعلنة من البنك المركزي المصري في تاريخ استحقاق الاشتراك أو تاريخ صدور قرار التعويض.

مادة ٢٧ :

مع عدم الإخلال بنص المادة (١٤) من هذا النظام يلتزم العضو الذي تنقضى عضويته بسداد اشتراكه في الصندوق عن العام الذي انقضت فيه عضويته.

مادة ٢٨ :

تلتزم البنوك وفروع البنوك الأجنبية الأعضاء في الصندوق ومراقبو حساباتها بإخطار الصندوق عن أية معلومات من شأنها المساس بحقوق المودعين لديها وكذا إخطاره عن أي أزمات أو مخاطر محتملة قد يتعرض لها البنك العضو ذاته أو أي من البنوك الأعضاء الأخرى وذلك وفقاً للشروط والقواعد والإجراءات التي يضعها الصندوق في هذا الشأن.

مادة ٢٩ :

لا يستحق عائد على التعويضات الواجبة الأداء للمودعين وفقاً لأحكام هذا النظام.

مادة ٣٠ :

في حالة تصفية أي من البنوك الأعضاء يؤول الفائض من ناتج التصفية إلى الصندوق في حدود ما تم دفعه لمودعي هذا البنك.

مادة ٣١ :

يمنع على أعضاء مجلس الإدارة والعاملين بالصندوق إفشاء أية بيانات أو معلومات حصلوا عليها بحكم

وظائفهم عن الصندوق أو البنوك الأعضاء حتى بعد انتهاء علاقاتهم بالصندوق ولا يسرى ذلك على ما يقدمه الصندوق من بيانات للبنك المركزي المصري باعتباره الجهة الإشرافية أو البيانات التي يصرح بنشرها وفقاً لهذا النظام.

الباب الثامن

الجزاءات

مادة ٣٢ :

لمحافظ البنك المركزي المصري - بناء على اقتراح مجلس إدارة الصندوق اتخاذ أى من الإجراءات التالية في حالة مخالفة أحد الأعضاء في الصندوق أحكام هذا النظام أو القرارات الصادرة تنفيذاً له :
(أ) توجيه تنبيه .

(ب) تحصيل مبلغ لا يجاوز ٥% من قيمة الاشتراك السنوي المستحق على البنك في يناير السابق على ارتكابه المخالفة ويزداد الحد الأقصى المشار إليه إلى ١٠% إذا ارتكبت أية مخالفة خلال سنتين من تاريخ المخالفة السابقة وتضاف هذه المبالغ إلى موارد الصندوق .

تعليق : انتهى النظام الأساسي دون أن يبين موضوع التأمين على الودائع ، وبالتحديد ما هي الحالات والظروف التي تبرر للمودع أن يطالب بحقه في تعويض . هذا موضوع كان يجب أن يعالج في القانون نفسه ، أو على الأقل في هذا النظام الأساسي ولكن ترك للصندوق أن يقرره بنفسه وهي مهمة تشريعية وليست تنفيذية وقد لا يمكنه الاضطلاع بها .

ثانياً : سلطنة عمان

قانون نظام تأمين الودائع المصرفية العماني رقم ٩ لسنة ١٩٩٥

هذا القانون كان اعداده متزامناً تقريباً مع ما كان يدور في مصر بصدد نظام التأمين على الودائع المصرفية ، ولكن هذا القانون أسعد حظاً لأنه بعد صدوره صدرت لائحته التنفيذية وتم تنفيذه . وفيما يلي نصوصه :

نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان

بعد الاطلاع على المرسوم السلطاني رقم ٢٦/٧٥ بإصدار قانون تنظيم الجهاز الإداري للدولة وتعديلاته .

وعلى القانون المصرفي رقم ٧/٧٤ وتعديلاته .

وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنا بما هو آت

مادة (١) : يعمل بقانون نظام تأمين الودائع المصرفية المرافق .

مادة (٢) : يصدر مجلس محافظي البنك المركزي العماني اللائحة التنفيذية لهذا القانون والقرارات اللازمة لتنفيذه .

مادة (٣) : يلغى كل ما يخالف القانون المرافق أو يتعارض مع أحكامه .

مادة (٤) : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

قابوس بن سعيد

سلطان عمان

قانون نظام تأمين الودائع المصرفية

الفصل الاول في التعاريف والاهداف

المادة ١

في تطبيق احكام هذا القانون ، يكون لكل من الكلمات والمصطلحات الآتية المعنى الموضح قرين كل منها ما لم ينص على خلاف ذلك ، او يقتضي سياق النص غير هذا المعنى :

مجلس المحافظين : مجلس محافظي البنك المركزي العماني .

البنك المركزي : البنك المركزي العماني .

الصندوق : صندوق نظام تأمين الودائع المنشأ بمقتضى هذا القانون .

لجنة الادارة : اللجنة التي يشكلها مجلس المحافظين لادارة الصندوق .

المودع : كل شخص طبيعي او معنوي قام بالاداء ويستفيد من هذا النظام بمقتضى احكام الفصل الخامس .

حساب الوديعة : الحساب المستحق للتغطية طبقا للمادة (١٤) (١) .

افراد العائلة : افراد عائلة الشخص المعنى من الدرجة الاولى .

البنك العضو : البنك المرخص من البنك المركزي لاستلام التعويض .

ايداعات العضوية : ايداعات البنوك الاعضاء وفقا للمادة (٥) .

الوديعة الصافية : مبلغ الوديعة للمودع او المودعين بالنسبة لكل حساب وديعة محسوبا وفقا للمادة (١٣) .

اجمالي الودائع : إجمالي مبلغ كل الودائع المستفيدة وفقا للتصنيف الوارد في المادة (١٤) (١) والتي يحتفظ بها البنك العضو .

المادة ٢

يهدف نظام تأمين الودائع المصرفية الى :

أ - توفير غطاء تأميني شامل على الودائع في المصارف العاملة في السلطنة بما يشجع الادخار .

ب - زيادة وتعزيز ثقة الجمهور في سلامة الاوضاع المالية للجهاز المصرفي في السلطنة .

ج - تقليل آثار المخاطر التقليدية في عمل الجهاز المصرفي .

د - مساعدة المصارف التي تواجه صعوبات مالية في التغلب عليها والعودة الى الوضع الطبيعي .

الفصل الثاني في إنشاء الصندوق وادارته

المادة ٣

يخضع نظام تأمين الودائع المصرفية لاشراف البنك المركزي من الناحيتين المالية والادارية . وينشئ البنك المركزي الصندوق ، ويتولى ادارته من خلال لجنة الادارة . ويتم ايداع كل الاموال الخاصة بنظام تأمين الودائع المصرفية في الصندوق .

تعليق : لم يمنح المشرع العماني للصندوق الشخصية الاعتبارية خلافا لما جاء في المشرع المصري .

والأفضل أن تكون له تلك الشخصية لتساعده على تمثيل مجلس الادارة له تجاه الغير وأمام القضاء.

المادة ٤

يجب على كل البنوك المرخصة من البنك المركزي لاستلام الودائع ، التسجيل كأعضاء في نظام تأمين الودائع المصرفية والخضوع لاحكام هذا القانون .

الفصل الثالث

في الاكتتاب الاولي وايداعات العضوية

المادة ٥

أ - يكون مقدار الاكتتاب الاولي وايداعات العضوية ١٠ (عشرة ملايين) ريال عماني يدفع البنك المركزي منها ٥ (خمسة ملايين) ريال عماني على الاقل خلال ٦٠ (ستين يوما) من تاريخ العمل بهذا القانون ، وتدفع البنوك الاعضاء باقى المبلغ على قسطين وفقا لما يقرره

مجلس المحافظين ، على أن يدفع القسط الاول خلال ٢٠ (ثلاثين يوما) من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية لهذا القانون ، ويدفع القسط الثاني بعد عام من هذا التاريخ .

ب - يحدد مجلس المحافظين ايداعات العضوية الواجبة الدفع من قبل أي بنك مرخص يصبح عضوا بعد تاريخ العمل بهذا القانون .

ج - تستحق فوائد عن ايداعات العضوية للبنوك الاعضاء طبقا للفترات والنسبة المحددة في اللوائح او القرارات التي يصدرها مجلس المحافظين .

د - يتم رد ايداعات العضوية للبنوك الاعضاء في الوقت الذي يحدده مجلس المحافظين .

تعليق : لم يتضمن المشروع المصرى حقا للبنوك الاعضاء في الحصول على فوائد .

المادة ٦

يجوز لمجلس المحافظين أن يطلب من البنوك الاعضاء مساهمات خاصة او ايداعات عضوية إضافية يحددها المجلس .

المادة ٧

تدفع البنوك الاعضاء قسط تأمين سنوي يتراوح بين ٠,٠١% الى ٠,٠٣% من القيمة الاجمالية للودائع ، وفقا لما تنص عليه اللوائح او القرارات التي يصدرها مجلس المحافظين ، والى أن تصدر هذه اللوائح او القرارات ، تدفع البنوك الاعضاء قسط تأمين سنوي قدره ٠,٠٢% من القيمة الاجمالية للودائع ، وللمجلس تغيير قيمة القسط من بنك لآخر . ويساهم البنك المركزي ، في موعد اقضاء نهاية مارس من كل عام ، بقسط تأمين يعادل ٥٠% من اجمالي الاقساط السنوية التي تساهم بها البنوك الاعضاء .

المادة ٨

في حالة التجميد او الايقاف او التصفية لأي بنك عضو يتم حساب القسط المستحق الدفع بنسبة الجزء من السنة اعتبارا من اول يناير الى تاريخ التوقف عن ممارسة الانشطة او التصفية او التجميد ، ويجب أن يدفع هذا القسط فورا كدين مستحق .

المادة ٩

للبنك المركزي تحصيل فائدة عن فترة التأخير في سداد القسط او ايداعات العضوية تعادل اعلى معدل سعر فائدة على الودائع او وفقا للمعدل الذي يحدده البنك المركزي . وفي حالة عدم قيام البنك العضو بدفع القسط او الفوائد في موعدها ، بالرغم من اخطاره ، يجوز تحصيل المبالغ المطلوبة بالخصم من حساب المقاصة الخاص بالبنك لدى البنك المركزي .

الفصل الرابع في استثمارات الموارد واستخداماتها

المادة ١٠

يضع مجلس المحافظين السياسة العامة والتوجيهات اللازمة لاستثمار موارد الصندوق في المجالات المختلفة ،
بمراعاة تحقيق التوازن بين معدل السيولة اللازمة ومدى الحاجة الى زيادة العائد وتوظيف الاموال بأقل قدر
ممكن من المخاطرة . وتتولى لجنة الادارة استثمار موارد الصندوق طبقا للسياسة العامة والتوجيهات المذكورة .

تعليق : واضح حرص المشرع العماني على التوازن وأنه أخذ بجزء هام من نظرية كينز في التشغيل الأمثل
للأموال أو توظيفها من أجل الاستثمار الكامل ومن أجل التوازن والقضاء على البطالة والوصول الى تجنب
الآزمات . وبذلك كان موضوعيا أكثر من المنظم المصري الذي شغلته الشكليات فلم يعن بالمعايير الموضوعية
المناسبة التي تحقق أفضل النتائج لاقتصاد البلاد .

المادة ١١

أ - يجوز للجنة الادارة - بعد موافقة مجلس المحافظين - تقديم المساعدات المالية من الصندوق لأي بنك عضو
يكون في وضع مالي غير سليم أو غير آمن أو من المتوقع أن يتعرض لوضع مالي غير سليم أو غير آمن ، وذلك
لإعادة تأهيله أو لإعادة تنظيمه أو تحسين وضعه المالي أو تسهيل عملية دمج . ويجب أن تحدد تكلفة هذه
المساعدة بحيث تكون أقل من تكلفة تصفية البنك العضو وتعويض المودعين وفقا لاحكام الفصل الخامس من
هذا القانون . وأن يصبح البنك في وضع مالي سليم وآمن ومجد اقتصاديا خلال فترة معقولة .

ب - في حالة تصفية أو وقف عمليات أي بنك عضو أو بدء إجراءات الادارة القانونية ، بناء على قرار مجلس
المحافظين ، يتم تسديد المبالغ المستحقة للمودعين من الصندوق طبقا لاحكام الفصل الخامس من هذا
القانون .

ج - تخصص نفقات ادارة نظام تأمين الودائع من الصندوق .

تعليق : هذا النص أيضا يشير الى أحكام موضوعية هامة نحبذ الأخذ بها في المشروع المصري .

الفصل الخامس في تغطية الودائع

المادة ١٢

في تطبيق احكام المواد (١٣) و (١٤) و (١٥) من هذا القانون يجب الا يتجاوز صافي المبلغ المدفوع لأي مودع
٢٠,٠٠٠ (عشرون الفا) ريال عماني أو ٧٥% من الوديعة الصافية ، ايهما اقل ، ويجوز لمجلس المحافظين تعديل
هذا الحد عند الضرورة .

المادة ١٣

عند حساب الوديعة الصافية بالنسبة لأي حساب وديعة تستقطع كل التزامات المودع من حسابه لدى البنك
العضو ويشترط أن يتوفر الآتي :

أ - في حالة الودائع لاجل أو الحقوق أو الالتزامات المستقبلية ، فإن هذه الودائع أو الحقوق أو الالتزامات تعامل
على انها موجودة وكأن الوديعة واجبة السداد عند الطلب أو حل موعد استحقاق الحقوق أو الالتزامات في
التاريخ المحدد طبقا للمادة (١٥) (أ) من هذا القانون .

ب - تحدد الوديعة الصافية الخاضعة بودائع صناديق الائتمان وصناديق المعاشات واية صناديق أخرى من ذات

النوع مع الاخذ في الاعتبار الطبيعة الفعلية لهذه الودائع والظروف المتعلقة بكل حالة .

ج -يجوز للمودع في حالة عدم اقتناعه بالمبلغ المدفوع له تقديم شكوى للبنك المركزي خلال سبعة ايام من تاريخ استلام المبلغ المقرر له او اعتبارا من تاريخ استلام اخطار بعدم وجود مستحقات له ، على أن ينظر في هذه الشكوى في اسرع وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز شهرا من تاريخ تقديمها ، ويكون قرار البنك المركزي نهائيا وملزما بالنسبة الى مستحقات المودع .

المادة ١٤

أ - تحسب تغطية الوديعة وفقا للمادتين (١٢) و (١٣) ويتم تطبيقهما على الودائع التالية المستحقة في السلطنة دون غيرها :

١ - ودايع الادخار .

٢ - الحسابات الجارية .

٣ - ودايع مؤقتة .

٣ - ودايع لأجل .

٥ - ودايع الحكومة .

٦ - الودائع الخاصة بصناديق الائتمان وصناديق المعاشات او اية ودايع اخرى لها ذات الطبيعة .

٧ - اية ودايع اخرى لها ذات طبيعة التوعيات المشار اليها كما يحددها البنك المركزي . وتستخدم الودائع المحجوزة كرهن والمقدمة كضمان للديون والسلفيات من البنوك الاعضاء لمقابلة تلك الالتزامات ، ويعتبر الفائض ، إن وجد ، مؤهلا للتغطية بموجب هذا النظام .

ب - الودائع غير المستحقة للتغطية بموجب هذا النظام :

١ - الودائع بين المصارف .

٢ - بنود تحت التسوية .

٣ - ودايع اعضاء مجلس الادارة والتنفيذيين الاوائل في الادارة ومديري الاستثمار ومديري الائتمان بالبنوك الاعضاء وافراد عائلاتهم .

٤ - ودايع المدققين الخارجيين ومديري دائرة التدقيق الداخلي في البنوك الاعضاء وافراد عائلاتهم .

٥ - ودايع الشركات الام والشركات الفرعية والشركات المرتبطة او المشاركة في البنك العضو .

٦ - ودايع الاشخاص المجهولين او الذين يصعب التعرف عليهم .

٧ - الودائع التي يعتبر البنك المركزي أن الحصول عليها تم بالمخالفة للقانون او لارتباطها بأمر غير قانونية .
تعليق : أدرج القانون العماني عدم تغطية عدد من الودائع كالتى تخص الشركات الأم والشركات الفرعية او المرتبطة ، والتي يشتبه فيها بمخالفة القانون مثل غسل الأموال لأسبابها المختلفة كما أضاف ودايع الأشخاص المجهولين . ولكن ليس من الأشخاص المجهولين أصحاب الودائع الذين يكلفون محاميهم أو مستشاريهم بفتح وإدارة حساباتهم ، ولا أصحاب الودائع الرقمية التى لا يعرف صاحبها الا مدير البنك ودائرة محدودة ممن حوله . ونحبذ لو أخذ المنظم المصرى بالفئات التى لا تعوض ودايعها فى هذا النص كمراقبى الحسابات وأعضاء الادارة العليا فى البنك ذى الأزمة .

المادة ١٥

أ - يتم سداد التعويض للمودع في أي بنك عضو بمقتضى هذا القانون عند حدوث حالة من الحالات المشار اليها في المادة (١١) (ب) ، ويقوم البنك المركزي بتحديد تاريخ حدوث هذه الحالة على أن يعتد بهذا التاريخ في جميع اغراض التطبيق بما في ذلك تاريخ حساب صافي القيمة المستحقة بمقتضى المادة (١٢) .

ب - على أي بنك عضو يتأثر بأي من الظروف والاحوال المشار اليها في المادة (١١) (ب) أن يقوم باتخاذ الخطوات العاجلة لحساب المبلغ المستحق لكل مودع وارسال قائمة بالمبالغ المستحقة للبنك المركزي وفقا

للطريقة التي يحددها .

ج - يحدد مجلس المحافظين كيفية وتاريخ السداد للمودع ويتم التسديد في اسرع وقت ممكن .

د - عند استحقاق أي مودع لاية إيداعات بالعملات الاجنبية يتم السداد بالريال العماني وذلك بحساب صافي الايداعات المستحقة بالعملة الاجنبية بمتوسط سعر الصرف السائد في التاريخ المحدد طبقا لاحكام هذه المادة .

هـ - يحصل المودع على صافي المبلغ المستحق له بموجب هذا القانون بعد أن يوقع على إقرار بتنازله للصندوق عن المبالغ المستحقة له لدى البنك العضو ، في حدود ما حصل عليه من الصندوق .

الفصل السادس

في ترتيب اولويات تسديد المطالبات على اصول البنك العضو عند التصفية

المادة ١٦

يتم ترتيب اولويات تسديد المطالبات على اصول البنك العضو عند التصفية وفقا لما يلي :

أ - المعاش الشهري المتراكم غير المدفوع في حدود ثلاثة اشهر ، اضافة الى مطالبات الموظفين المتعلقة بالاستحقاقات الاخرى غير المدفوعة .

ب - مطالبات الصندوق التالية كضامن للودائع :

١ - المبلغ الصافي المدفوع لاصحاب الودائع وفقا لهذا النظام .

٢ - الاقساط المستحقة للصندوق .

٣ - القروض والسلفيات .

٤ - اية مستحقات اخرى للصندوق وفقا لهذا النظام .

٥ - مطالبات اخرى للصندوق وفقا لهذا النظام .

د - مطالبات الدائنين الآخرين للبنك العضو بما فيها حقوق المودعين غير المغطاة بهذا النظام .

الفصل السابع

في الاحكام العامة

المادة ١٧

يتم الاحتفاظ بدفاتر خاصة بحسابات نظام تأمين الودائع المصرفية بصورة منفصلة ويجب أن تبقى هذه الحسابات منفصلة في جميع الاوقات عن حسابات البنك المركزي .

المادة ١٨

على كل بنك عضو الاحتفاظ بجميع سجلاته ودفاتره للتأكد من صحة ارقام الودائع الاجمالية وصحة حساب القسط المستحق للصندوق وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ تقديم الكشوفات المصدقة للبنك المركزي ، وفي حالة وجود نزاع حول مبلغ القسط يجب على البنك العضو أن يحتفظ بالسجلات والدفاتر لحين البت في هذا النزاع .

المادة ١٩

على كل بنك عضو أن يقدم سنويا وقبل تاريخ ٢١ مارس من كل عام ، كشوفات مالية تفصيلية باجمالي الودائع الشهرية ، وذلك عن السنة المالية موضوع التدقيق مصدقة من قبل مدققي الحسابات الخارجيين للبنك العضو ، وأن يراعى حساب مبلغ القسط المدفوع طبقا للوائح او القرارات الصادرة من مجلس المحافظين .

المادة ٢٠

يعين مجلس المحافظين شركة مؤهلة لتدقيق دفاتر الحسابات الخاصة بالصندوق ، على أن تقدم الشركة تقريرها لمجلس المحافظين قبل ٣١ مارس من كل عام . ويحيل مجلس المحافظين هذا التقرير الى لجنة الادارة لابداء الرد على الملاحظات الواردة به ، إن وجدت .

المادة ٢١

تقدم لجنة الادارة الى مجلس المحافظين تقريراً سنوياً عن اداء الصندوق ، متضمنة التوصية بأية تعديلات تقترحها اللجنة على هذا النظام او اللوائح او القرارات الصادرة تنفيذاً له ، وذلك قبل ٣٠ يونيو من كل عام .

المادة ٢٢

تعتبر جميع المعلومات المتعلقة باعمال الصندوق سرية ، ولا يجوز لموظفي البنك المركزي وغيرهم من الموظفين السابقين او الحاليين والمستشارين والخبراء الذين يتم تعيينهم للعمل بالصندوق إفشاء سرية اية معلومات يتم الحصول عليها اثناء ادائهم لاعمالهم الخاصة بالصندوق او البنوك الاعضاء او البنك المركزي ما لم يكن هذا الإفشاء ضرورياً لانجاز واجباتهم وفقاً لما تقرره لجنة الادارة او لتقديم ايضاحات في دعوى قضائية بناء على طلب المحكمة او عندما توجبه احكام القوانين النافذة في السلطنة . وكل من يخالف ذلك يعاقب بالمادة (١٦٤) من قانون الجزاء العماني ، واية قوانين اخرى تصدر في هذا الشأن .

اللائحة التنفيذية (العمانية)

لقانون نظام تأمين الودائع المصرفية رقم ٣٩/٥ لسنة ١٩٩٥

وفقاً لأحكام المرسوم السلطاني السامي رقم ٩/٩٥ باصدار قانون نظام تأمين الودائع المصرفية ، اصدر مجلس محافظي البنك المركزي العماني اللائحة التالية :

المادة ١

يكون لكل من الكلمات المذكورة أدناه المعنى المبين أمام كل منها :

١ - القانون : قانون نظام تأمين الودائع المصرفية لعام ١٩٩٥ م .

٢ - المجلس : مجلس محافظي البنك المركزي العماني .

٣ - الرئيس التنفيذي : الرئيس التنفيذي للبنك المركزي العماني .

٤ - النظام : نظام تأمين الودائع المصرفية .

٥ - البنك المركزي : البنك المركزي العماني .

٦ - الصندوق : صندوق نظام تأمين الودائع المصرفية .

المادة ٢

تشكل لجنة الادارة بقرار من الرئيس التنفيذي من خمسة أعضاء ثلاثة منهم من موظفي البنك المركزي لا تقل درجة كل منهم عن مدير دائرة ويكون أعلاهم درجة رئيساً وعضوان من مسؤولي البنوك الأعضاء .

المادة ٣

تعقد لجنة الادارة اجتماعاتها بدعوة من رئيسها مرتين على الأقل في العام ، وكلما اقتضى الأمر ذلك . ويجوز لرئيس اللجنة - عند الضرورة - دعوة مدير عام اي بنك عضو للمشاركة في الاجتماعات دون أن يكون له صوت معدود في توصيات اللجنة . وتصدر اللجنة توصياتها بأغلبية الاصوات .

المادة ٤

تختص لجنة الادارة بالآتي :

- ١- فحص المستندات بحساب - الوديعة المصرفية - المستحقة للتأمين بموجب المواد (١٢)، (١٣) و (١٤) من القانون وتقديم التوصيات اللازمة للمجلس .
 - ٢- تقديم التوصيات الى المجلس حول سقف الغطاء التأميني المبين في المادة ١٢ من القانون ونسبة الفائدة على ايداعات العضوية وفقا للمادة ٥ (ج) من القانون ونسبة قسط التأمين وفقا للمادة ٧ من القانون وأي أمر آخر يتعلق بالنظام يرى المجلس أخذ توصيات اللجنة بشأنه .
 - ٣- الموافقة على نماذج دفاتر الحسابات المطلوبة وفقا للمادة ١٧ من القانون ، ويجوز للجنة تكليف شركة محاسبة قانونية مؤهلة باعداد النماذج المطلوبة .
 - ٤- إعداد كتيب الاجراءات الادارية للنظام متضمنا مصروفات ادارة الصندوق واعتماده من المجلس وفقا لنص المادة ١١ من القانون .
 - ٥- استثمار موارد الصندوق طبقا للسياسة العامة والتوجيهات التي يضعها مجلس المحافظين وفقا للمادة ١٠ من القانون .
 - ٦- التوصية بتقديم المساعدة المالية من الصندوق لأي بنك عضو وفقا للمادة ١١ (أ) من القانون .
- المادة ٥
- أ- يجب على جميع البنوك الأعضاء ان تدفع الى حساب النظام لدى البنك المركزي مبلغ الاكتتاب الأولي وايداعات العضوية المنصوص عليها في المادة ٥ (أ) من القانون على قسطين وفقا لما يقرره مجلس المحافظين على ان يدفع القسط الأول خلال (٢٠) ثلاثين يوما من تاريخ العمل بهذه اللائحة .
 - ب- يتم حساب مبلغ الاكتتاب الأولي وايداعات العضوية للبنك العضو كما يلي : مجموع الودائع لدى البنك العضو في آخر يوم من الشهر السابق لتاريخ العمل بالقانون .
- (١) ----- $100 \times$ = النسبة المئوية مجموع الودائع المصرفية لدى البنوك الأعضاء في آخر يوم من الشهر السابق لتاريخ العمل بهذا القانون النسبة المئوية المذكورة أعلاه \times مليون ريال عماني
- (٢) ----- = المبلغ المحدد كإكتتاب أولي ١٠٠ وايداعات عضوية للبنك العضو
- ج- يكون مبلغ الاكتتاب الأولي وايداعات العضوية لأي بنك يرخص له بعد تاريخ العمل بالقانون مساويا لأقل مبلغ تم ايداعه بواسطة أحد البنوك الأعضاء ، ويدفع مباشرة عند بدء البنك أعماله المصرفية .
 - د- تدفع فائدة سنوية مقدارها ٢٪ على مبلغ الاكتتاب الأولي وايداعات العضوية والمساهمات الخاصة والايداعات الاضافية التي تتم وفقا للمادة ٦ من القانون ، وتسدد بعد اعتماد حسابات الصندوق . ويجوز للمجلس تخفيض نسبة الفائدة المذكورة أو زيادتها أو إلغائها وذلك وفقا للوضع المالي للصندوق .
 - هـ- يتم إعادة الاكتتاب الأولي وايداعات العضوية للبنك العضو عند الغاء ترخيص هذا البنك ، وذلك فيما عدا الحالات المنصوص عليها في المادة (١١) (ب) من القانون .
- المادة ٦
- أ - تحدد قيمة القسط الأول بنسبة ٠,٠٢٪ من متوسط القيمة الاجمالية للودائع خلال الشهور التالية لتاريخ العمل بالقانون حتى نهاية عام ١٩٩٥ م .
 - ب- تحدد قيمة القسط السنوي بنسبة ٠,٠٢٪ من متوسط القيمة الاجمالية للودائع في السنة .
 - ج- يتم خصم حساب المقاصة للبنك العضو لدى البنك المركزي بمبلغ القسط السنوي وذلك قبل ١٥ أبريل من كل عام . وعلى كل بنك عضو ان يقدم الكشوفات المنصوص عليها في المادة ١٩ من القانون خلال ٦٠ يوما من تاريخ العمل بهذه اللائحة وفي خلال الـ ١٥ يوما التالية لهذا التاريخ يتم خصم حساب المقاصة بمبلغ القسط الأول .
- المادة ٧
- يجوز استثمار موارد الصندوق في الأوراق المالية الآتية :

أ- سندات التنمية وغيرها من الأوراق المالية التي تصدرها الحكومة وتضمنتها بالكامل وذلك بما لا يتجاوز ٥٠٪ من موارد الصندوق .

ب- الأسهم والسندات المطروحة في سوق مسقط للأوراق المالية والتي تمثل استثماراً مضموناً في نظر المجلس بما لا يتجاوز (ثلث) موارد الصندوق . وفي جميع الأحوال يجب ألا يتجاوز الاستثمار في الحالات المنصوص عليها في (أ) و (ب) معاً ٧٠٪ من موارد الصندوق .

ج- الأوراق المالية التي تصدرها الحكومات الأجنبية أو البنوك المركزية الأجنبية بما لا يتجاوز (ثلث) موارد الصندوق .

د- الأسهم والسندات التي تصدرها المؤسسات المالية الدولية ذات السمعة المالية الممتازة بما لا يتجاوز (ثلث) موارد الصندوق .

هـ- الودائع لدى البنوك .

و- تعد اللجنة قائمة بالأوراق المالية المؤهلة للاستثمار، يعتمدها المجلس . وللمجلس بناء على توصية اللجنة الإدارية تعديل نسب الاستثمار المنصوص عليها في الفقرات السابقة .

المادة ٨

لا يجوز للجنة الإدارية تقديم مساعدة مالية من الصندوق لأي بنك عضو وفقاً لنص المادة (١١) من القانون إلا بناء على قرار مجلس المحافظين بأن البنك المذكور في خطر ومن المتوقع أن يتعرض لوضع مالي غير آمن وغير سليم .

المادة ٩

في تطبيق أحكام المادة (١٥) (أ) من القانون يجب اتباع مايلي :

أ- إذا صدر قرار مجلس المحافظين بإيقاف العمل المصرفي لأي بنك عضو يتم تحديد كيفية تعويض المودعين وفقاً للنظام في ذات التاريخ الذي يصدر فيه قرار الإيقاف .

ب- إذا اتضح للبنك المركزي أن البنك العضو الذي تقرر إيقافه لا يمكنه اعداد قائمة بالدفعات المستحقة خلال أسبوع من تاريخ صدور قرار الإيقاف ، يجوز للبنك المركزي تكليف فريق عمل من العاملين به أو تعيين شركة محاسبة قانونية مؤهلة أو تكليف أي بنك عضو باعداد القائمة المذكورة .

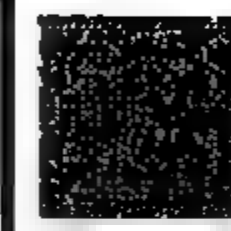
ج- يجب اخطار كل مودع بصافي مستحقاته .

د- بعد التأكد من صحة الدفعات المستحقة وفقاً للنظام ، يجوز للبنك المركزي تكليف البنك العضو أو غيره من البنوك الأعضاء بدفع المستحقات للمودعين طبقاً للمادة (١٥) (أ) من القانون وعلى هذا البنك تقديم تفاصيل الحسابات المدفوعة للبنك المركزي في أسرع وقت .

المادة ١٠

تنشر هذه اللائحة بالجريدة الرسمية ويعمل بها اعتباراً من تاريخ نشرها .

الباب الثاني



النظم حول العالم

مقدمة

يعنى الباحثون في موضوع التأمين على الودائع المصرفية في الأزمة العالمية المالية الحالية بادخال ماحدث على أرض الواقع في حساباتهم . ولكننا سنعرض عددا من الأنظمة عن طريق بيان الأسس التي تقوم عليها عمليات ضمان الودائع أو تأمين الودائع ، دولة دولة حتى تكون تحت نظر المشرع عندما يشرع في انشاء الصندوق الذي طال انتظاره .

ونتناول فيما يلي أنظمة الدول التالية بإيجاز شديد :

النمسا - الولايات المتحدة الأمريكية - كندا - المكسيك - صربيا - ايرلندا - ايطاليا - لاتفيا - لتوانيا - مالاوي - المملكة المتحدة - النرويج - بلجيكا - التشيك - الدنمرك - ألمانيا - فنلندا - هولندا - اسبانيا - السويد - بولندا - سويسرا - سلوفاكيا - سنغافورة - الأرجنتين - فنزويلا - ماليزيا - الهند - فيتنام .

النمسا

يقوم نظام ضمان الودائع في النمسا على حماية القطاع المصرفي حماية غير مباشرة وزيادة الثقة فيه ، كما يستهدف حماية المودعين . ويفرض توجيه من الاتحاد الأوربي Directive خاص بضمان الودائع أن تنشئ كل دولة عضو بالاتحاد داخل اقليمها نظاما أو أكثر لهذا الضمان يطبق على سوق الأوراق المالية والسوق المالية . أي أن هناك نظاما موازيا لضمان الودائع المصرفية ، يتم العمل به بالنسبة الى شركات الاستثمار ويستهدف تعويض المستثمرين بصفة الزامية . كما ان المؤسسات الائتمانية ملزمة بموجب هذا النظام بعضوية تيسيرات ضمان الودائع (deposit guarantee facilities) المادة ٢٥ من قانون البنوك النمساوي . ويجب أن يتواءم في المؤسسة الائتمانية متطلبات بصدد الودائع هي باللغة الانجليزية :

Takes the following deposits requiring a guarantee: ١ ,

- (a) Acceptance of money of others for administration or as a deposit and/or acceptance of housing construction savings deposits and the granting of housing construction loans pursuant to the Housing Construction savings and Loan Act,
 - (b) Credit balance which result from funds left in an account or from temporary situations deriving from banking transactions which a credit institution must repay under the legal and contractual conditions applicable;
 - (c) Debts evidenced by a certificate issued by a credit institution, with the exception of mortgage bonds, municipal bonds, and funded bank bonds; or
2. Carries out one or more of the following investment services:
- (a) The custody and administration of securities for the account of others;
 - (b) The dealing for own or other than own account in foreign means of payment, money market instruments, financial futures contracts, forward interest rate agreements and interest rate adjustment agreements, and interest rate and currency swaps, as well as equity swaps, transferable securities, and instruments deriving from all these instruments;
 - (c) The third party issuing of securities business, or
 - (d) Severance payment and retirement funds.

ويترتب على عدم مشاركة البنك أو المؤسسة الائتمانية في ضمان الودائع و/أو نظام تعويض المستثمر أن

تتعرض لفقدان الترخيص الممنوح لها لمزاولة المهنة . وقد حكمت المحكمة العليا بالنمسا بأن ضمان الودائع يمتد فقط الى الودائع المقبولة بواسطة المؤسسة الائتمانية في نطاق رخصتها المصرفية . فإذا كانت المؤسسة الائتمانية طبقا لرخصتها المصرفية المحدودة غير مؤهلة لتلقى الودائع النقدية طبقا للمادة ١ فقرة ١ رقم ١

من قانون البنوك ، فإن أية ودائع تتلقاها لن تستفيد بصددتها من نظام ضمان الودائع وليس للمودع أن يستفيد من هذا النظام أو يحصل على تعويض (حكم ٢٧ فبراير ٢٠٠١) . (١)

الولايات المتحدة الأمريكية

من المعتاد أن تقنن وتفضل قوانين التأمين على الودائع بواسطة الحكومات وأن تدار بواسطة هيئاتها خاصة البنوك المركزية وقد تكون إدارة في هذه الأنظمة تابعة لها على نحو ما .

ومع ذلك يمكن أن تكون شركات التأمين على الودائع شركات خاصة وقد تتلقى دعماً حكومياً . وفي الولايات المتحدة الأمريكية (كما في كندا والمانيا وإيطاليا) توجد أكثر من شركة للتأمين على الودائع . وقد يغطي نظام للتأمين على الودائع عدداً من البلاد في منطقة واحدة ، كما هو الشأن في الولايات المتحدة الأمريكية التي تغطي جزر مارشال وبرتوريكو . (٢)

وكان أول نظام لتأمين الودائع في الولايات المتحدة قد انشئ عام ١٩٢٤ أثناء الأزمة العالمية التي بدأت منذ ١٩٢٩ وكان ذلك بإنشاء شركة تسمى : Federal Deposit Insurance Corporation (FDIC) ، ثم انشئ نظام آخر عام ١٩٧٠ يسمى : National Credit Union Share Insurance Fund . وطبقاً لأحصائيات الشركة الأولى فإنه يوجد حول العالم ١١٨ بلداً تتبنى أنظمة تأمين ودائع ، منها ٩٥ تعمل حالياً ومنها إحدى عشر تحت الإعداد ومنها اثنتا عشرة تجرى دراسات ويخطط لإنشائها ، وبمجرد الانضمام إلى عضوية الشركة الفيدرالية لتأمين الودائع بواسطة أحد البنوك تصبح ودائعه تلقائياً مؤمناً عليها لدى الشركة . والبنوك الأعضاء المتضرمة عن بنوك أخرى تخضع للقاعدة التالية :

Branching member banks are subject to the branching requirement in 12 United States Code Annotated, section 36, as applied by the Board of Governors. A state bank may subject itself to federal regulation and obtain insurance of its deposits through the Federal Deposit Insurance Corporation. While Federal Deposit Insurance is automatic for member banks, non-member banks must elect to receive and apply for such insurance.

Also state banks held by a bank holding company are required to obtain Federal Deposit Insurance coverage, and many states laws require banks chartered by that state to obtain Federal Deposit Insurance Corporation insurance. While the powers of insured banks are defined by their chartering states' laws, the Federal Deposit Insurance Corporation has regulatory power to disapprove of activities it considers unsafe. (3)

كندا

يقوم نظام تأمين الودائع في كندا على قاعدة القوائم الأربعة . four pillars concept وهو نظام إقليمي provincial وهيدرالى في نفس الوقت بالنسبة إلى المؤسسات الفيدرالية التي تعتبر عضواً فيه منذ تأسيسها سواء كانت بنوكاً أو شركات ترست أو شركات اقراض . أما على المستوى الإقليمي فلا يجوز لبنك أو مؤسسة مالية ، أن يقبل ودائع إلا إذا أصبح عضواً في شركة كندا لتأمين الودائع - Canada Deposit Insurance Corporation, (CDIC) .

ودور شركة كندا لتأمين الودائع يشمل بعض وظائف البنوك المركزية ، رغم أنه ليست لها سلطة تنظيمية . has no regulatory function . لديها القدرة على إنشاء مستويات من السمعة الطيبة والممارسات المالية الجيدة وأن تراقب أنشطة المؤسسات المالية المنظمة على المستوى الفيدرالى ، وأن تكون لها مراجعات خاصة تمارسها عليها . هذه الشركة انشئت عام ١٩٦٧ بواسطة قانون هيدرالى ، ولكن أصبح لها دور كبير

بالنسبة لأعضائها منذ الإخفاقات التي حدثت خلال عقد الثمانينات . وتعتبر الشركة إحدى وكالات صاحبة الجلالة الملكة . ولا تعتبر الشركة شركة تأمين بالمعنى الصحيح حيث أن المستفيدين منها لا يؤدون أقساطا لهذا التأمين وهم أصحاب الودائع . وتدار الشركة بواسطة مجلس مكون كما يلي :

١- الرئيس

٢- أربع شخصيات من القطاع الخاص تعينهم الحكومة الفيدرالية

٣- محافظ بنك كندا

٤- نائب وزير المالية

٥- المشرف الأعلى للمؤسسات المالية

٦- نائب المشرف الأعلى للمؤسسات المالية يختاره وزير المالية .

ولا يجوز تعيين أى موظف أو مسئول فى بنك أو مؤسسة تتلقى الودائع أو شركة ترست أو شركة اقراض مديرا لهذه الشركة .

وتستهدف شركة كندا لتأمين الودائع هدفين محددين هما :

أولا : التأمين ضد الفقد الكلى أو الجزئى للودائع التى يودعها الجمهور لدى أعضاء الشركة .
ثانيا : القيام بتنمية وتشجيع مستويات الخدمات الجيدة والممارسات المالية الجيدة للمؤسسات الأعضاء .
والعمل على تقوية استقرار النظام المالى الكندى . ومن أعمالها تقليل الخسائر على الشركة ذاتها .
وتلعب الشركة أدوارا عديدة منها :

١- تقوية الثقة لدى الجمهور فى المؤسسات المالية فى كندا . فهذه الشركة هى المقرض الأخير لشركات تمويل

المبيعات الكندية الخاضعة للسيطرة Canadian-controlled sales finance companies
٢- تعمل الشركة أيضا بالتعاون مع مكتب المراقب المالى للمؤسسات المالية فى القيام بدور الضامن للمؤسسات التأمين الكندية .

ومصادر تمويل شركة تأمين الودائع الكندية هى ما تؤديه المؤسسات المالية الأعضاء سنويا . وقد كان القسط السنوى هو ثلث الواحد فى المائة من مسئوليات الودائع المؤمن عليها محسوبة فى ٣٠ ابريل السابق على سنة الاشتراك . واعتبارا من أول ابريل ١٩٩٩ أصبح الاشتراك يتفاوت على أربع مستويات مبنية على درجة التعرض للمخاطر risk profile لكل عضو ، هيبدا الاشتراك من واحد على اربعة وعشرين من الواحد فى المائة الى ثلث الواحد فى المائة .

والتعويض الذى تؤديه الشركة دون وجود تأمين آخر يصل الى ستين الف دولار كندى عن الوديعة المؤمن عليها شاملا الفوائد . أما تعريف الوديعة فهو بصفة عامة :

The unpaid balance of the aggregate of monies received or held by a member institution where the institution has given credit to that person's account or issued an instrument for which the institution is primarily liable.

ويستبعد القانون أنواعا معينة من الودائع من هذا التأمين :

١- الودائع الواجبة الدفع خارج كندا أو بغير العملة الكندية .

٢- الودائع التى تزيد مدتها عن خمس سنوات .

٣- الودائع لدى شركة ترست أو شركة اقراض عن طريق اصدار سندات تخضع لها الوديعة أو عن طريق قرض تضمنه الوديعة .

ويتم التفتيش على المؤسسات المالية سنويا ، مع امكانية سحب نظام التأمين من تغطية المؤسسات التى تخالف القانون أو تخالف المتعارف عليه من السمعة الطيبة والممارسات الحميدة بعد أن تكون قد أعطت المؤسسة المخالفة فرصة للتصحيح .

وخلال الستة وعشرين عاما الأولى من حياة الشركة قامت بالتدخل في أكثر من ثلاثين مؤسسة مالية ، ووجدت أن المخالفات تأتي من كون المؤسسة المالية قد تخفق في تطوير واتباع سياسات حكيمة واجراءات لادارة المخاطر . وركزت الشركة على النقاط الثمانى التالية :

١- خطر أسعار الفائدة

٢- السيولة

٣- الخطر الائتماني

٤- تقييم العقارات

٥- رأس المال

٦- مخاطر الصرف الأجنبي

٧- الرقابة الداخلية (الحوكمة)

٨- محفظة الأوراق المالية .

وقد انخفض عدد الاخفاقات بين المؤسسات الأعضاء بحددة ولم تعد هناك مخالفات منذ يونيو ١٩٩٦ . وهدف ايجاد مستويات للالتزام هو تقليل الخسائر والمطالبات عن طريق استخدام تقنيات أساسية لادارة المخاطر وبلوغ الحد الأدنى المقرر في هذا المجال على الأقل .

وتوجد لدى الحكومة الكندية سياسة للتدخل السريع early intervention policy تعتمد على نقاط ثلاث :

١- وكالة مكتب المشرف الأعلى على المؤسسات المالية عنها

٢- الشفافية السريعة

٣- التشريع الذى يسمح بالاغلاق المبكر للمؤسسة المالية المنظمة هدراليا .

وتتم ممارسة سياسة التدخل السريع في حالات شاذة هي :

١. Early warning, where there have been deficiencies in policies or procedures identified;

2. Risk to financial viability or solvency, where there are matters such as undue exposure to off-balance-sheet risk, capital shortage concerns, poor earnings, poor liquidity management, financially troubled ownership, or asset quality deterioration;

3. Future financial viability in serious doubt, where there is a material threat to future financial viability or solvency, and

4. Non-viability and insolvency imminent, involving failures to meet regulatory capital or surplus requirements and inability to rectify or other failures which would lead to that condition. (4)

المكسيك

صدر قانون البنوك في المكسيك عام ١٨٩٧ ولم ينظم أى تأمين على الودائع . وفى عام ١٩٨١ صدر قانون خاص بالمؤسسات الائتمانية والمنشآت المعاونة لها ، وجاء به نظام لتأمين الودائع . وهذا القانون يطلق عليه . the

General Law of Credit Institutions and Auxiliary Organizations

ويوجد الآن في المكسيك مؤسسة لحماية مدخرات البنوك تسمى

Banking Savings وهو وكالة ادارية مستقلة انشئت بواسطة الحكومة الفيدرالية بالمكسيك لضمان

يسار البنوك المكسيكية عن طريق ضمان التزاماتها أو منحها معونة مالية . وتؤدى البنوك رسوما عادية وغير عادية الى المؤسسة لحماية المدخرات البنكية على أساس نوع الخطر مثل :

Capitalization index, general indicators of the Mexican bank in cases of liquidation

proceedings, bankruptcy proceedings, the institute guarantees deposits and the amounts owed under any loan or credit for up to 400,000 investment units.

ومع ذلك فإن المعهد أو المؤسسة لا يضمن ولا يحمي المدخرات البنكية من الأنواع التالية :

The amounts owed by a Mexican bank to a Mexican or foreign financial entity or ١, to a company which belongs to the same corporate group;

2. The obligations under negotiable instruments which have been transferred under any title;

3. The obligations of the respective Mexican bank with or deposits in favor of its shareholders, members of its board of directors or with officers in the first or second level of management of same; or

4. Any operations which do not comply with applicable laws or accepted banking practices or which are unlawful pursuant to Mexican law.

وهي بعض الظروف الاستثنائية يمكن للمؤسسة أن تمنح معونة مالية للبنوك لتوفر لها السيولة أو لتسمح لها بمقابلة التزامات مالية. ويضمن البنك الذي يتلقى المعونة سدادها بواسطة الأصوات التي يملكها بموجب أسهمه في رأس المال المدفوع.

وللمؤسسة حق التفتيش على البنوك والمراجعة للتحقق من أن المبالغ التي منحت قد استخدمت طبقاً للشروط الخاصة بالمنح .. كما يستطيع المعهد أو المؤسسة أن يطلب إلى لجنة البنوك الوطنية والسندات أن تجري زيارات تفتيشية على البنك لتفحص الأوضاع. وقد يحل المعهد محل مجلس إدارة البنك وجميعيته العمومية في السلطات المخولة لها.

ومن حق المعهد أو المؤسسة أن يفرض غرامات على البنك في إحدى الحالات التالية :

The bank does not provide the information requested by it; ١,

2. The bank fails to pay to the institute the applicable fees;

3. The bank does not allow or obstructs the institute for the protection of banking savings to carry out its activities

4. The bank fails to comply with any legal provision issued by the institute.(5)

صربيا

يجبر قانون البنوك في صربيا كل بنك على التأمين على ودائع المواطنين ، وعلى دفع قسط تأمين . غير أن مبلغ القسط والشروط التي يتم بموجبها الدفع يتم ضبطها طبقاً للموقف المالي لكل بنك ولدرجة المخاطر التي يتعرض لها .

ويوجد قانون لتأمين الودائع يعرف الوديعة بأنها ، A dinar or foreign currency credit balance, which derives from a money deposit, savings deposit, current account, and/or any other account, and which a bank must repay under the legal and contractual conditions applicable.

ويقتضى القانون المشار إليه بأن مبلغ الوديعة المؤمن عليها ٣٠٠٠ يورو مقدرة بالدينار الذي يرتفع عن

الحد الأقصى السابق . وإذا أعلن البنك إفلاسه فإن وكالة تأمين الودائع Deposit Insurance Agency عليها أن تدفع قيمة الودائع المؤمنة ومن حق المودع أن يطالبها بالأداء . ويلزمها القانون بأن تدفع خلال تسعين يوماً من يوم تقديم الطلب .

ويقتضى القانون بأن فروع البنوك الأجنبية التي تتمتع بشخصية معنوية في إقليم جمهورية صربيا يجب أن تؤمن على ودائع الأفراد لدى الوكالة . وطبقاً لقرار بنك صربيا الوطني إذا كان بلد المركز الرئيسي للفرع الأجنبي ليس لديه نظام تأمين للودائع ، أو كان البنك لا يساهم في هذا النظام ، أو كان النظام في بلد الأصل للمركز الرئيسي أقل ميزة للمودع عما عليه الحال في صربيا ، أو كان نظام تأمين الودائع في بلد الأصل لا

يشمل الفروع في صربيا فان الودائع في هذه الفروع الأجنبية تتمتع بحماية النظام الصربي ويطبق عليها .
ويحدد قانون تأمين الودائع مبلغ القسط الأول والأقساط الفصلية (كل ربع سنة) والقسط غير العادي
وطريقة تحصيلها (٦) .

ايرلندا

اتخذ البرلمان الأوربي التوجيه رقم ١٩/٩٤/اي سي وكذا المجلس في ٣٠ مايو ١٩٩٤ حول أنظمة تأمين الودائع
وهو يلزم كل دولة عضوة أن يكون لها نظام تأمين وودائع بنسبة ٩٠% على الأقل من مبلغ الوديعة وحتى
عشرين ألف يورو للشخص الواحد . وفي ٧ أكتوبر ٢٠٠٨ زيد هذا الحد الى خمسين ألف يورو للشخص الواحد
بقرار من مجلس وزراء المالية بالاتحاد الأوروبي وجاءت هذه الزيادة على اثر ما فعلته ايرلندا في سبتمبر ٢٠٠٨
بزيادة التأمين وجعله بلا حدود . وكانت بريطانيا تخشى بصفة خاصة من أن يتحول المودعون بها بودائعهم
الى ايرلندا .

وفي ايرلندا يقوم البنك المركزي بمتابعة نشاط البنوك بحيث لا يدعها تتعرض للأزمات ، الى درجة أن من
حقه أن يلغى الترخيص الممنوح بمزاولة مهنة المصارف في خصوصية أي بنك يتعرض للافلاس أو يطلب
الاغلاق قبل أن يصل الى هذه الدرجة وبشرط حصول المركزي على موافقة وزير المالية . والأسباب التي تبرر
سحب الترخيص revocation of license هي :

Has not commenced to carry on banking business within 12 months of the date ١ ,
on which the license was granted or has ceased to carry on banking business and has
not carried it on during a period of more than six months immediately following the
cessation;

2. Being a company, is being wound up;
3. Is a credit institution which is being duly wound up or otherwise dissolved;
4. Has obtained the license through false statements or any other irregular means;
5. Becomes unable to meet his obligations to his creditors or suspends payments
lawfully due by him or no longer possesses sufficient funds or no longer can be
relied on to fulfill his obligations towards his creditors and, in particular, no longer
provides security for the assets entrusted to him;
6. Fails to maintain a deposit with the Central Bank of an amount determined in ac-
cordance with the Central Bank Act. 1989;
7. Is convicted on an indictment of an offence under any provision of the Central
Bank Act or an offence involving fraud, dishonesty or breach or trust;
8. Have his head office in another EU member state and the authority in that state
that exercises in that state functions corresponding to those of the Central Bank has
drawn authorization from the institution of which the holder is a branch.

أما المؤسسات المالية التي تتعرض للاعسار أو الافلاس أو الاغلاق أو للأزمات المالية بأنواعها وحسب درجة
حدتها فان ايرلندا تتعامل معها على النحو التالي ، يعين لها مصرف يلتزم بجميع الالتزامات التي يلتزم بها
الممنوح له الترخيص ويتكفل بسداد جميع الودائع والالتزامات على الوجه الذي يرضى عنه البنك المركزي
الايرلندي . وبالا انجليزية :

Where the holder of the license is a company which is in the process of being wound
up, the liquidator will be subject to all the duties and obligations imposed on the li-
cense holder under the Central Bank Acts until all liabilities of the license holder in
respect of deposits or other repayable fund accepted by the license holder from the
public have been discharged to the satisfaction of the Central Bank. (7)

ايطاليا

تنص المادة ٩٦ مكرر من Testo Unico على استناد مهمة اصدار الاحكام القانونية للتنسيق والتشغيل لأنظمة ضمان الودائع الى البنك المركزي في ايطاليا ، في حالة توافر أزمة بنكية . ويجعل الحد الأقصى للدفع عن كل وديعة مائة ألف يورو وهو ما يعادل خمسة أضعاف ما كان ينص عليه التوجيه الأوروبي رقم ١٩/٩٤ . ويأتي هذا التنظيم في اطار النظام المخطط من المجلس الأوروبي لضمان الودائع وهو نظام متفق على انه الزامي . وفي ايطاليا انشئ نظام صندوق التأمين بين البنوك باعتباره صندوقا لحماية الودائع وتدخل في عضويته البنوك العادية ، وكان ذلك في ابريل عام ١٩٨٧ . ومن حيث الشكل القانوني فهو يتكون من كونسورتيوم اختياري voluntary consortium طبقا للمادة ٢٦١٢ وما بعدها من القانون المدني الايطالي . وللبنوك التعاونية أيضا نظام مماثل .

على أن المائة ألف يورو لكل وديعة المعمول بها منذ عام ١٩٩٦ لا تصرف مرة واحدة وإنما يصرف منها ما يعادل عشرين ألف يورو خلال ثلاثة اشهر من تاريخ اصدار القرار الملزم بالتصفية الادارية .

وأغراض هذا الصندوق هي :

to support companies of the consortium which are subject to an extraordinary administration procedure, when there are possibilities for recovery and to participate in the payment of deposits and other similar debts of the companies of the consortium which are subject to compulsory administrative liquidation".

ويبدو أن النظام الايطالي لا يستمتع بمزايا الا البنوك التي تكون ملتزمة بأنظمة وتقاليد العمل المصرفي . لذلك يتساءل البعض : ان البنوك الملتزمة ليست في حاجة الى تأمين على الودائع ، وإنما البنوك التي تساء ادارتها هي المحتاجة اليه ، والا فما هو الغرض الذي يخدمه الصندوق اذا اقتصر على من لا يتعرضون للآزمات (٨) .

لاتفيا

يوجد في لاتفيا قانون لضمان الودائع : Deposit guarantee law ونظام للتأمين على الودائع Deposit insurance scheme وهو الزامي للبنوك فيها ولضروع البنوك الأجنبية وللبنوك الأوروبية العاملة في لاتفيا وكذا مؤسسات الاقراض والادخار ، ويسمى صندوق ضمان المودعين Depositors' Guarantee Fund وتؤدي هذه المنشآت اشتراكا ربع سنوي قيمته ٠.٥٪ من متوسط قيمة الودائع المضمونة خلال الربع سنة الفائت . هذا بخلاف مبلغ خمسين ألف (٥٠.٠٠٠ Lats) تدفع مرة واحدة عند اصدار الترخيص ، وتؤدي جمعيات الاقراض والادخار ضعف هذا المبلغ . ويدخل في عداد الضروع الأجنبية تلك البنوك المسجلة في EEA (المنطقة الاقتصادية الأوروبية) او (EU الاتحاد الأوروبي) . ويشملها نظام التأمين عن طريق الصندوق المشار اليه ، الا أنه اذا كانت تلك البنوك لديها في بلدها الأصلي نظام يغطي التأمين على الودائع بالنسبة لهذه الضروع لنفس الأنواع من الودائع وينفص قدر التغطية اللائقي فانها لا تستفيد من الصندوق اللائقي . (انظر)

International Banking Law and Regulation, volume 2, 2005/3, Latvia, authored by: Andrejs Lielkal Lejins, Torgaris & Vonsovcis, page 52-62).

وبالنسبة الى قانون مؤسسات منع الائتمان (المادة ١٢٢) فإنه يقضى بأنه:

If there is an excessive out-flow of deposits from a bank, the bank may request the Finance and Capital Markets Commission to impose restrictions on the bank's obligations. (a sort of moratorium) The restrictions are imposed by a joint decision of the government, i.e., the Cabinet of Ministers and the Finance and Capital Markets Commission, for a period of not more than 12 months.

لتوانيا

تثور في لتوانيا مسألة ضمان الودائع عند اعسار او افلاس البنوك والمؤسسات المالية . ويتمتع المودعون والمستثمرون أثناء هذه الاجراءات بحماية أكبر من الدائنين الآخرين غير الممتازين حيث يعطيهم قانون التأمين على الودائع وعلى المستثمرين - The Law on insurance of deposits and liabilities to investors تأمينا الزاميا بموجبه يتقاضون المبالغ التالية من صندوق التأمين الخاص خلال ثلاثة اشهر من افتتاح اجراءات تفضية المؤسسة :

One-hundred percent of the deposit or liability to the investor, up to LTL 10,000, , until end 2007

2. Ninety percent of the deposit or liability to the investor from 10,000 to 45,000, until end 2003

3. Ninety percent of the deposit or liability to the investor, from 10,000 to 50,000 from 1 Jan. 2004 until 31 Dec. 2006;

4. Ninety percent of the deposit or liability to the investor from 10,000 to 60,000, from 1 Jan. 2007 until 31 Dec. 2007; and

5. One-Hundred percent of the deposit or liability to the investor up to euro 3,000 and 90% of the deposit or liability to the investor from euro 3,000 to euro 20,000, from 1 January 2008.

(See: International Banking Law and Regulation, volume 2, 2003/3 Lithuania, authored by: Ausra Mudenaite, Regija Law Firm, page 11).

مالاوى

عندما تجرى اجراءات لتصفية بنك او مؤسسة مالية في مالاوى MALAWI لا تطبق بعض احكام الافلاس عليها وتحل محلها الاحكام الآتية :

١- في المقام الأول يتقدم الدائنون المرتهنون وأصحاب حقوق الامتياز-secured and otherwise pre-ferred claims ويخصص لها احتياطي لسدادها .

٢- الودائع والفائدة عليها بعد أقصى لكل مودع قدره . K1,000

٣- الودائع الأخرى مع الفوائد السارية عليها ،

٤- المطالبات الأخرى . و

٥- الودائع المتروكة : مثل وديعة مجوهرات في صندوق أو ما الى ذلك فالمفروض أن تسلم لأصحابها . فإذا لم تسلم فإن البنك المصفي تبرأ ذمته بتسليمها الى بنك الاحتياطي . reserve bank ويسرى على الوديعة المتروكة وهوائها مدة تقادم سبع سنوات بعد آخر تعامل على الوديعة تزيد أو تنقص من قيمتها أو تمت مراسلات بشأنها مع البنك . (٩)

ماليزيا

لبنك نيجارا في ماليزيا سلطات واسعة في سحب رخص المؤسسات المالية بمشاركة الوزير المختص (وزير المالية) ومن الاجراءات التي يمكن له اتخاذها :

١- دعوة المساهمين في البنك المتهاوىailing bank الى اعادة دفع القيمة الاسمية لرأس المال والا ألغيت أسهمهم بأمر من القضاء . كما يمكن لبنك نيجارا Negara Bank أن يخفض رأس المال خاصة في حق المساهمين الذين يشاركون في الادارة يوميا . ولهذا البنك أيضا حق التفتيش على المؤسسات المالية غير الملتزمة ، ولوزير المالية أن يفوضه في ممارسة سلطاته في هذه الحالات وهذا هو ما تقتضيه الرقابة الحكيمة . بل ان

ذلك يمكن تطبيقه حتى بالنسبة الى المؤسسات التي لا تخضع لقانون البنوك والمؤسسات المالية مثل التعاونيات ومجترهى تلقى ودائع خلافا للقانون illegal fringe deposit-takers فيمارس هذه السلطات لصالح المودعين في مثل هذه الحالات .

واذا لم تجد جهود بنك نيجارا ازاء مؤسسة مالية عاجزة عن سداد كل او بعض التزاماتها او علقت الدفع الى أى أجل فان ممتلكات هذه المؤسسة هي مالىزيا ستصبح متاحة لاستخلاص كل الالتزامات التي على عاتق المؤسسة منها لصالح المودعين في مالىزيا بالأفضلية على جميع الالتزامات الأخرى على هذه المؤسسة في مالىزيا . وفي تقدير مجموع الالتزامات على المؤسسة المالية تجاه شخص معين سوف يتم خصم أى حق في المقاصة كان متاحا مباشرة قبل أن تصبح المؤسسة معسرة . (المواد ٩١ و٩٢ و٩٣ من قانون البنوك والمؤسسات المالية) (١٠) .

المملكة المتحدة

نظام التأمين على الودائع بالمملكة المتحدة كان حتى ٦ اكتوبر ٢٠٠٨ يغطي ٢٥ الف يورو، منها ٢٠٠٠ جنيه انجليزى بنسبة ١٠٠٪ وبنسبة ٩٠٪ يعوض الباقي حتى ٢٥ الف جنيه انجليزى . وقد رفعت هذه النسبة الى ٥٠ الف جنيه انجليزى اعتبارا من يوم ٧ اكتوبر ٢٠٠٨ . غير أن العناية الأكثر أهمية في نظر هذه الدولة هي العناية بكفاءة العمل المصرفي منذ الانشاء فهي ضمان اكبر للودائع وفوائدها . فتوضع تحت عنوان Con-duct of business in Prudent Manner كفاية رأس المال capital adequacy والسيولة الكافية adequate liquidity والاحتياطيات الكافية adequate provisions والادارة الحكيمة prudent management بالإضافة الى الجدارة والمهارة في العمل المصرفي مهني integrity and professional skill وهذه تشمل الالتزام بعدد من تقنيات المهنة والقواعد المهنية السلوكية :

This requirement is related in practice to compliance with the various codes of conduct published by various City bodies

ومن هذه القواعد نشير الى :

code of banking practice, -

- code of conduct for the wholesale markets,

- the guidance notes group,

- the takeover code produced by the take-over panel (blue book).

هذا بالإضافة الى ترسانة قوية من قوانين بنكية وغير بنكية تتكاتف على حماية المودعين والدائنين بصفة عامة .

ومع ذلك فانه أثناء أزمة بنك الاعتماد والتجارة في لندن ظهرت ضوابط جديدة من لجنة بازل تنشئ اربعة مستويات دنيا يجب على الدول الأعضاء في اللجنة أن تدخلها في ممارساتها المحلية وهي تستلزم :

interbank communication and cooperation between home and host regulators and ... are, to a large extent, reflective of current best practices. However, the Basle principles place a heavy responsibility on the host regulators. It is the host regulator which is required to assess the quality of the home supervisory regime to which a new establishment within its territory is subject and, where that host supervisor takes a dim view of the competence of the home supervisor, he must (according to the principles) either refuse to allow the bank to establish or take on the supervision himself. (11)

الترويج

لا توجد قواعد خاصة بضمان الدولة للودائع في صدد اغلاق البنوك التجارية وبنوك الادخار نتيجة

للاعسار. ومع ذلك فإن هذين النوعين من البنوك لديها صندوق ضمان خاص لكل من النوعين يعمل بنظام لتأمين الودائع يطبق عليها قواعد EEA الموافقة للتوجيه رقم ١٩/٩٤ EEA/ تتم تغطية الودائع المصرفية في النرويج بنسبة مليونين من العملة النرويجية تغطية كاملة بواسطة الصناديق المشار إليها والتي تحمل اسم . Norwegian Bank Guarantee Fund وهذه التغطية مقرر لكل مودع في كل بنك بمعنى أنها تتعدد بتعدد البنوك التي يوجد لشخص معين ودائع بها . وتقتضى قواعد ال EEA بأن يستحق الضمان المذكور على الأقل عن العشرين ألف يورو الأولى والتي تساوي ١٦٠,٠٠٠ من العملة النرويجية في كل مؤسسة مالية بخصوص كل مودع وتوجد أيضا في هذه القواعد أحكام خاصة بالنرويج وحدها حول نوع الودائع التي يغطيها هذا الضمان .

أما خسارة الودائع في مؤسسات مالية أخرى والودائع التي تتكون من عائد من أعمال غير مشروعة فلا تحظى بالتغطية . deposits consisting of yield from illegal acts are not covered ولا يوجد التزام بتغطية ودائع من صناديق أوراق مالية أو الودائع التي تغل فائدة غير عادية في ارتفاعها . وبالنسبة إلى المؤسسات الائتمانية التي توجد مراكزها الرئيسية في دولة أخرى من دول EEA والتي تتلقى ودائع من الجمهور العام من خلال فرع لها في النرويج فإنها تعتبر كما لو كانت منضمة إلى نظام تأمين الودائع ، بشرط أن يكون نظام ضمان الودائع في البلد الأصلي لذلك الفرع لا يمكن اعتباره أنه يشمل ودائع عملاء هذا الفرع بحماية مساوية لتلك التي يقدمها قانون نظام الضمان النرويجي .

وهناك صناديق حكومية لبنوك الاستثمار التابعة لها . ذلك أن صندوق بنك الاستثمار الحكومي - Govern- ment Bank Investment Fund ينظمه قانون ٢٩ نوفمبر ١٩٩١ قد انشئ باعتباره أداة للمشاركة برأس مال في البنوك النرويجية على اعتبارات تجارية نظرا لأهميتها للاقتصاد الوطني وللسمعة الحسنة والثقة المتواهرة في هذه المؤسسات المالية . كما أن من بين الأغراض الاستحواذ على ملكية هذه المؤسسات . كما أن هذا الصندوق الحكومي أعد ليستخدم أداة في الأزمات المباشرة لتقديم المساعدة . ويملك هذا البنك ٤٧% من أسهم بنك : دن نورسك بانك وهو أكبر تجمع مالي في النرويج . (١٢)

بلجيكا

تغطي الودائع المصرفية في بلجيكا على مرحلتين : الأولى ٢٠ ألف يورو كتعويض مبدئي initial وعشرين ألف يورو أخرى كتعويض اضافي . complementary فيصل المجموع إلى أربعين ألف يورو . ونظام ضمان الودائع في بلجيكا يدار بواسطة - the protection fund for deposits and financial instruments حيث يتم إخطار المودعين عن العمليات التي تغطي والحماية الممنوحة طبقا لمرسوم ملكي صادر في ٢٥ مايو ١٩٩٩ يلزم المؤسسات الائتمانية بتزويد المودعين لديها بوثيقة شارحة لنظام ضمان الودائع . (١٣)

جمهورية التشيك

طبقا لقانون البنوك جميع الأفراد والشركات مؤمنة في البنوك التشيكية بنسبة ٩٠% من قيمتها الظاهرة بحد أقصى للفرد في تفليسة بنك واحد هو خمسة وعشرون ألف يورو . ومع ذلك فإن البنك الوطني التشيكي قد اعتاد عامة على تعويض جميع المودعين بمن فيهم الشركات التي ليست مؤمنة عليها في ذلك الوقت تعويضا بنسبة مائة في المائة بحد أقصى قدره CZK 4 مليون لكل مودع لدى بنك دون سند قانوني في ذلك . ويستبعد بعض الكتاب أن يستمر ذلك البنك على هذا الأسلوب .

والمؤسسة التي تؤدي التعويضات هي Deposit Insurance Fund وتؤدي إلى هذا الصندوق اشتراكات من البنوك عن مجموع ودائعها بنسبة ١% عن السنة السابقة متضمنة الفوائد . أما الادخار فتؤدي اشتراكا قدره ٠.٥% عن متوسط مجموع الودائع خلال السنة السابقة بما في ذلك الفوائد . أما البنوك الأجنبية فليست ملزمة بالتأمين في دولة التشيك إذا كان لديها تأمين لا يقل عن نظام الاتحاد الأوروبي . ويمنع القانون

على البنوك أن تذكر في إعلاناتها الفروق التي يتميز بها بنك عن آخر، ربما لا اعتباره منافسة غير مشروعة من البنك المعلن . (١٤)

الدانمارك

تعوض الدانمارك عن فقد أو نقص الودائع بمبلغ يصل إلى ٢٠٠ ألف DKK .
ويوجد في الدانمارك قانون خاص بالضمان يعرف باسم :
Guarantee Fund for Depositors and Investors Act

وهو الذي أنشئ بموجبه صندوق يضمن تعويض المودعين عن خسائرهم التي تقع من تعليق دفع حقوقهم أو وقوع حالة إفلاس لبنك يشتغل بالدانمارك وتكون ودائعه مضمونة . وهذه هي كيفية أداء هذه المهمة :
The guarantee scheme is aimed at protecting the interests of and deposits placed by individuals. It covers ordinary deposits of up to a maximum of DKK300,000 (net of any liability of the depositor concerned to the bank in question, as opposed to deposits made as a part of a pension scheme or other special savings schemes under the Guarantee Fund Act) against losses incurred as a result of a bank's suspension of payments and/or bankruptcy thus exceeds the minimum indemnity amount of EUR 20,000 for any kind of deposit required by the European Community (EC) Directive of 30 May 1994. (15)

ألمانيا

يوجد في ألمانيا نوع من الأعمال يسمى Guarantee business وهو نظام يفترض المسؤولية عن شكل الوديعة الذي يمكن أن يكون Garantie أو burgschaft طبقا للقانون الألماني ويكون هذا الضمان نيابة عن طرف ثالث أو طبقا لتعهد . وهذا النوع من المسؤولية احتمالي contingent وهو أيضا مسؤولية في الدرجة الثانية . secondary وللتفرقة بين هذين الاصطلاحين قيل أن المصطلح الأول معناه أن المدين الأصلي إذا لم يمكن مسألتته عن الدين ولا يستطيع الضامن ذلك طبقا للضمان فإن الضامن يصبح مسئولا . أما المصطلح الثاني فإنه مرادف لمعنى التعهد فيكون مسئولا في الدرجة الأولى . (١٦)

فنلندا

لتحقيق التشغيل المستقر لودائع البنوك يمكن لبنوك الودائع أن تصبح أعضاء في صندوق الضمان ، بل إن هذه العضوية اجبارية . والغرض من إنشائه هو to secure the deposits in the event a deposit bank becomes insolvent.
ويقوم الصندوق بأن يدفع الودائع إلى الجمهور في أحداث البنوك التي يعلن إفلاسها أو توضع تحت التصفية وكانت أصول البنك المصفي غير كافية لتغطية الودائع .
ويتم نفاذ الضمان في حدود خمسة وعشرين ألف يورو لكل وديعة في بنك واحد . وتؤدي البنوك اشتراكا سنويا إلى الصندوق . وهذه الأحكام الواردة في قانون يسمى Credit Institutions Act المواد ٥٥ وما بعدها .
(١٧)

هولندا

كان حد التعويض عن الودائع في هولندا هو ٢٠ ألف بنسبة ١٠٠٪ ثم ٢٠ ألف يورو بنسبة ٩٠٪ . وقد زيدت

حديثاً هذه النسبة إلى ١٠٠٪ حتى شهر أكتوبر ٢٠٠٩ حيث سيعيدون النظر على ضوء المستجدات .
ويقدم نظام الضمان الجماعي في هولندا تدابير للحماية يزود بها الدائنين والمستثمرين الذين يتعاملون مع البنك . وقد وضع هذا النظام على هيئة اتفاق بعد مشاورات بين البنك المركزي والبنوك المسجلة لديه .
وبواسطة امرين ملكيين فقد تم اصدار أحدث صيغة واصبحت لها قوة ملزمة منذ سبتمبر ١٩٩٨ . ويموجبه
يجب على مؤسسات الائتمان التي توجد مراكزها الرئيسية في هولندا وتم الترخيص لها أن تلتزم بهذا
النظام . ويحق للدائنين والمستثمرين الذين لهم مطالبات في دولة أخرى عضو بالاتحاد الاوربي أن تحظى
بالتغطية الهولندية . ولكن العكس غير ممكن .

ولا يغطي نظام الضمان بعض الدائنين وردوا في ملحق للنظام وهم بصفة أساسية

١, deposits from central government agencies, provincial, regional, and local authorities, institutions for collective investment of pension funds, as well as instruments covered by the definition of own funds in article 2 of the Directive;

2. Uncovered creditors are mainly insurance companies, institutions for collective investment, pension funds, and professional and institutional investors.

ويستحق التعويض الأفراد والمؤسسات الصغيرة التي تقدمت بمطالبات نتيجة للعمل البنكي العادي او

عمليات استثمار مع مؤسسة ائتمان اصبحت بعد ذلك معسرة . ويكون البنك معسرا اذا قرر ذلك البنك المركزي .

ويصرف التعويض بواسطة البنك المركزي دفعة واحدة لكل دائن او مستثمر لدى كل بنك معسر في مدة لا

تتجاوز ثلاثة أشهر . ويعتبر الشركاء في حساب مشترك أنهم عميل واحد . (١٨)

اسبانيا

تعوض اسبانيا عن الودائع المصرفية بنسبة ١٠٠٪ حتى ٢٠ ألف يورو وذلك منذ عام ١٩٩٨ .

ويوجد في اسبانيا صندوق لضمان الودائع من وظائفه أن يعمل مصفيا في الحالات التي تسحب فيها رخصة
تشغيل بنك وعليه أن يمارس الواجبات الخاصة بالأعمال الآتية :

Surveyor, depository, or receiver in the event of bankruptcy of banks, savings banks, and lending co-operatives.

ولصندوق الضمان هدفان آخران هما :

١, Insure the lending institution's deposits; and

2. Clear debts in the event of crisis in an institution.

وينص القانون الأسباني أن كل فرع لبنك أجنبي يشتغل في الاقراش ويتعرض مركزه الرئيسي لسحب رخصته
فإن هذا يستتبع سحب رخصة هذا الفرع . (١٩)

السويد

كانت السويد تعوض الوديعة المصرفية حتى ٢٥٠ ألف NOK وقد رفعت هذا الحد إلى ٥٠٠ ألف في ٦ أكتوبر
٢٠٠٨ وذلك لكل مودع لدى كل بنك .

واعمالا للتوجيه الأوربي ١٩/٩٤ اضطرت السويد إلى ادخال نظام لضمان الودائع لحماية المودعين من افلاس
بنك في السويد . وصدر بذلك قانون دخل حيز النفاذ اعتبارا من اول يناير ١٩٩٦ . وتقرر في هذا القانون
الحد المشار اليه في الفقرة السابقة قبل رفعه كما تقدم .

ويعمل هذا النظام بواسطة كل البنوك التي صدرت لها رخصة تشغيل في السويد . وبموجب النظام يدفع

البنك سنويا رسما يعادل ما بين ا.ز. الى آ.ز. هي المائة من اجمالي ودائعه المضمونة. وتوضع الرسوم في حساب يتمتع بالفوائد لدى مكتب السويد الوطني للديون . Riksgaldskontoret فإذا جاوز رصيد الحساب نسبة ٢٥ ٪ من مجموع الودائع المضمونة فإن اجمالي الرسم السنوي قد يخفض الى ا.ز. ٪ من اجمالي الودائع المضمونة .

وسلطة تأمين الودائع مسئولة عن تطوير برنامج ضمان الودائع . وقد تقرر تغطية ودائع أى فرع لبنك سويدي بالخارج ولو كان خارج المنطقة الأوروبية .

ويعرف القانون المؤسسة المالية بأنها :

A Swedish bank or a foreign banking enterprise, or a Swedish credit market company or a foreign credit market company, or a Swedish securities company or a foreign securities enterprise licensed to accept deposits from clients on accounts.

أما بالنسبة للبنوك الأجنبية وفروعها فتفاصيل تغطيتها تتحدد كما يلي :

If a deposit with a branch in Sweden or a foreign institution also is covered by a deposit-guarantee program in another country, the Swedish Deposit-Guarantee Program will only cover the difference between what can be paid under the foreign deposit-guarantee program, before deduction of counterclaims, and what can be paid under the Swedish Deposit-Guarantee Program. Swedish institutions and foreign institutions, accepting deposits at a branch in Sweden, must provide information to all depositors and intending depositors regarding:

1. The Deposit-Guarantee Program applicable to deposits with that institut
2. The level of compensation under the Deposit Guarantee Program; and
3. The means of payment under the Deposit-Guarantee Program.

If an institution does not provide the information mentioned above, or information which is of a special importance from a consumer's point of view, the Marketing Practices Act (marknadsföringslagen)

Will apply. The deposit-guarantee Authority must inform the Financial Supervisory Authority when an institution covered by the Swedish Deposit-Guarantee Program does not fulfill its obligations under the Act on a Deposit-Guarantee Program.

Parliament has enacted an amendment to chapter 8, section 24, of the Secrecy Act to facilitate the work of the Deposit-Guarantee Authority. Full secrecy will apply to all information obtained by the Authority, about both the banking institutions as well as the depositors. (20)

بولنده

بوجد في بولانده صندوق لضمان البنوك قصد من انشائه تأمين الودائع والمودعين . وصدر به قانون يسمى Bank Guarantee Fund Act وهو يضمن للمودعين المبالغ التي تقل عن المستوى المحدد في القانون والذي غالبا ما يحدث نتيجة لافلاس البنوك . ويستحق التعويض المودعون سواء كانوا افرادا أو اشخاصا معنوية بل والكبانات التي لا تتمتع بشخصية معنوية . entities without legal personality والوحدات الحكومية المحلية تدخل أيضا في هذا النظام بودائعها . ولكن لا يعتبر من المودعين طبقا لهذا النظام الخزنة العامة والبنوك وسلسلة من المؤسسات المالية الأخرى .

ويشمل الضمان البنوك المحلية وفروع البنوك التي سجلت مراكزها الرئيسية في دولة ليست عضوا بالاتحاد الأوربي طالما أنها ليست مشاركة في نظام صندوق ضمان أو مشاركة في نظام ضمان تشارك فيه بمستوى يقل عن القانون البولندي .

ويضمن الصندوق الودائع كما يلي :

A PLN equivalent of euro 1,000, 100 percent, and ١,

2. A PLN equivalent in excess of euro 1,000, but not exceeding euro 22,500, 90%, irrespective of what amount of monetary funds was held by the depositor and in how many accounts.

وتلتزم البنوك التي يشملها الضمان بأن تؤدي اشتراكا سنويا في الصندوق. ويحدد مجلس الصندوق القسط الاجباري السنوي مع توالي السنين على النحو التالي :

The annual payment is the total of the products of a rate not exceeding 0.4 percent and the total of baance-sheet assets and guarantees and security, weighted by risk, and a rate not exceeding 0.2 percent and the total of remaining non-balance-sheet assets, weighted by risk, but excluding promised credit lines, for which the rate is zero. Entities included in the system are obliged to contribute the annual payment within deadlines specified by the Fund, but no later than by 31 March of each year. Banks included in the system are obliged to create a guaranteed funds protection fund to satisfy claims of depositors. The level of the guaranteed funds protection fund is set each year as the product of a rate of up to 0.4 percent and the total of funds gathered at the bank on all accounts constituting the calculation basis for the compulsory reserve account. (21)

سنغافورة

تبدأ في سنغافورة مواجهة المشاكل المصرفية والمالية بتدخل السلطة النقدية لاتخاذ الأعمال اللازمة لانقاذ الاستقرار النقدي وذلك بتقديم نصائح من بينها :

requiring the bank to do or refrain from doing an act; ١,

2. appointing a person to advise the bank in the proper conduct of its business, or

3. assuming control of the bank's business.

وفي خطوة أكثر أهمية تقوم السلطة النقدية بسحب ترخيص مزاولة المهنة من البنك ، او تتقدم الى المحكمة لاذلاق البنك طبقا لاحكام قانون الشركات وكذا قانون البنوك وخاصة المادة ٦١ منه وذلك بجعل كل اصول البنك متاحة فقط لمقابلة التزاماته بصدد الودائع داخل البلاد . وتوجب المادة ٦٢ وضع ترتيب لراتب الديون بحسب افضليتها او اسبقيتها في المرتبة .

وعلى قمة الأولويات تأتي الودائع التي تستحق لغير عملاء البنك bank with non-bank customers . وفي المقام الثاني التزامات البنك بصدد ودائع تستحق لبنوك

اخرى لكونها لازمة للسلطة النقدية السنغافورية لادراجها ضمن احتساب الاحتياطي ومتطلبات السيولة .

وفي المرتبة الثالثة تأتي مسئوليات عن الودائع الأخرى التي تستحق لغير عملاء البنك وليست لازمة للسلطة

النقدية السنغافورية لكي تدرج في حساب الاحتياطي ومتطلبات السيولة in the second position are deposit liabilities incurred with other banks where such deposits are required by the Monetary Authority of Singapore to be included in the computation of reserve and liquidity requirements; in third position are other deposit liabilities with non-bank-customers that are not required by the Monetary Authority of Singapore to be included in the computation of reserve and liquidity requirements.(22)

سلوفاكيا

في جمهورية سلوفاكيا انشئت لحماية المستهلكين والمستثمرين خدمات حمائية من خلال صندوقين هما :
The Deposit Guarantee Fund; ١,

2. The Investment Guarantee Fund.

فالصندوق الأول الخاص بالودائع أنشأه قانون Deposit Protection Act وينص على حماية حقوق الأفراد الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية التي أودعت ودائعها لدى البنوك السلوفاكية أو فروع أجنبية بها .

والصندوق له شخصية قانونية وقد اسندت اليه مهمة تجميع الاشتراكات من البنوك وفروع البنوك الأجنبية لاحتمالات تعويض المودعين عند عجز هذه المؤسسات عن سدادها .
والبنوك مكلفة بموجب هذا القانون بأن تدفع :

١. The entrance fee (Currently SKK 1-million) .

2. The annual fee (set by the fund each year, ranging from 0.1 to 0.75 per cent of the total amount of deposits of the bank that are protected under the Act); an

3. The extraordinary fee (set by the Act or by the Fund in accordance with the Act, ranging from 0.1 to 1.0 per cent of the total amount of deposits of the bank that are protected under the Act).

وإذا أصبح بنك عاجزاً عن مقابلة التزاماته نحو دفع قيمة الودائع خلال ثمان وأربعين ساعة بما في ذلك استخدام الاحتياطي الأدنى المفروض قانوناً regulatory minimum reserve فإن هذا البنك عليه إبلاغ البنك الوطني السلوفاكي والصندوق بهذه الواقعة في يوم العمل التالي مباشرة على الأقل . ويعلن البنك الوطني السلوفاكي عجز البنك عن دفع ودائعه .

وابتداءً من إعلان البنك الوطني عن ذلك يتم بصفة عامة تعليق جميع أعمال الدفع والتحويلات والاستحواذات على الودائع لدى البنك ورفع الدعاوى ضد البنك وإجراء المقاصة في المطالبات المتقابلة بين البنك والأطراف الأخرى .

ويمنع البنك من قبول ودائع أخرى أو الاقراض أو إصدار ضمانات أو خطابات اعتمادات مستندية أو الدخول في عمليات أخرى يحتمل أن تزيد من أوراق القبض أو المسؤوليات تجاه أطراف آخرين . كذلك وفي نفس اليوم يمتنع استعمال بطاقات البنك على الحسابات التي لديه .

وطبقاً للقانون المشار إليه يحق لكل مودع أو يحصل على تعويض للوديعة التي لم يحصل عليها بنسبة تسعين في المائة بحد أقصى قدره عشرين ألف يورو مقومة بالكراتين السلوفاكي .

ومع ذلك فإن هناك بعض الودائع التي لا تعوض بموجب هذا النظام منها : ودائع المتاجرين في السندات والبنوك وجهات الإيداع والحفظ المركزي وشركات إدارة الأصول وشركات المساهمة .

أما بالنسبة إلى الصندوق الثاني الخاص بضمان الاستثمارات فله أيضاً شخصية معنوية ومنشأ بموجب قانون Securities Act أي قانون السندات ، وهذا الصندوق مسجل لدى السجل التجاري . ويقوم الصندوق

بتحصيل اشتراكات من الأعضاء وهم التجار في السندات وفروعهم ، وشركات إدارة الأصول وفروعها من أجل تقديم التعويض للعملاء الذين لا يحصلون على أصولهم التي تسلمتها هذه المنشآت لتقديم خدمة استثمارية . ويتعامل الصندوق مع الموارد المالية التي يحصل عليها طبقاً لما ينص عليه القانون المشار إليه .

ويعرف القانون أصول العمل بأنها :

Client assets include financial resources and investment instruments of a client received by a trader in securities to perform an investment service, constituting a liability of trader in securities or foreign trader in securities towards the client, including interest and other benefits associated with entrusted financial resources and investment instruments, provided that clients are individuals (including entrepreneurs) and legal entities expressly set by the Securities Act, generally those not established for the purpose of carrying out business activities (such as foundations and non-profit organizations).

المنشآت المؤسسة لتقديم خدمات أعمال تلك التي لا تلتزم بأن يكون لها قوائم مالية تمت مراجعتها ، فهي أيضاً محمية بالقانون . والتغطية لا تشمل البنوك وشركات التأمين وشركات تأمين المعاش التكميلي والمؤسسات التي تمول الدولة ميزانيتها ومؤسسات الدولة المشاركة وأصول الدولة والبلديات .

ولا مشكلة في تأمين أصول المستثمرين في المؤسسات السلوفاكية . أما غير السلوفاكية فإنه يشترط لتمتعها بمزايا القانون الشروط التالية :

١. Not protected or insured in the country in which the trader in securities has its regis-

tered seat; or

2. Protected or insured in the country in which the trader in securities has its registered seat to a les extent than stipulated by the Securities Act (of Slovakia).

ويضيف القانون الى ما تقدم اسباباً مزاياه على الاستثمارات الجماعية (23) . collective investments

سويسرا

يجب على البنوك في سويسرا أن تقوم بالتأمين على الودائع الممتازة privileged deposits بالمعنى المحدد في المادة ٣٧ ب من قانون البنوك وتكون مضمونة لدى الفروع السويسرية . ويتم ذلك بالانضمام الى نظام ينظم ذاتياً بواسطة البنوك . self-regulation of banks وتقوم المنشآت التي تضمن الودائع بالدخول في حقوق العميل الى الحد اللازم لسدادها ويجب أن توافق اللجنة الفيدرالية للبنوك على النظام المنظم ذاتياً اذا كان ذلك :

Ensures the repayment of secured deposits within three months of the introduction of measures or the beginning of the liquidation procedures

2. Foresees a maximum amount of CHF 4-billion for the aggregate outstanding contributions due; and

3. Ensures that each bank will hold on an on-going basis liquid funds for the half of its contributions due in addition to its legal liquidity.

وقد لا تتوافر هذه الشروط في التنظيم الذاتي للبنوك فلا تعتمد اللجنة الفيدرالية للبنوك ، وفي هذه الحالة قد يقوم المجلس الفيدرالي بضمان الودائع بواسطة أمر حكومي (المادة ٣٧ H من قانون البنوك) ولتيسير أداء المطالبات القانونية المضمونة لعملاء البنك ، فإن البنوك أبرمت فيها بينها اتفاقاً حول حماية الودائع في حالة التصفية الاجبارية لبنك من البنوك . ثم امرت اللجنة الفيدرالية للبنوك بمراقبة الحسابات برقابة الالتزام بهذا الاتفاق بين البنوك . (٢٤).

الأرجنتين

انشئ في الأرجنتين عام ١٩٩٥ صندوق لتأمين الودائع تديره شركة خاصة تشتغل على نظام الترسد أي أنها تعمل بصفة Trustee والبنك المركزي عضو في الصندوق أما غيره من البنوك فالعضوية بالنسبة لها اختيارية . ومع ذلك فهناك مشاركون participants والعضوية بالنسبة لهم اجبارية . ويعمل الصندوق بأساليب القطاع الخاص ، ونص في نظامه على أن الموارد الحكومية لا يجوز تعريضها للمخاطر بسبب هذا النظام .

ويمنح النظام تعويضاً عن الودائع في النظام المصرفي المحلي بحد أقصى ثلاثون ألف بيزيتا . وفي مقابل ذلك تؤول اليه ودائع البنوك التي تم تعليق رخصتها ، ويحل الصندوق محل المودعين حلولاً قانونياً بقدر ما أداه اليهم من حقوقهم .

ويحصل الصندوق على التمويل من المشاركين المحليين في السوق المحلية . (٢٥)

فنزويلا

لدينا معلومات قليلة عن فنزويلا ، وتشير موسوعة قوانين ولوائح البنوك دولياً التي تصدر عن جامعة

اكسفورد وتنشرها أوسيانا - نيويورك ، الى أن ثمة صندوق لتأمين الودائع يطلق عليه :
 Fondo de Garantia de Depositos y Proteccion Bancaria
 والقواعد الخاصة بتصفية كل بنك أو مؤسسة مالية تتحدد حالة بحالة بقرار من مجلس مديري هذا
 الصندوق كما نص على ذلك قانون البنوك والمؤسسات المالية الأخرى ويسمى :
 Law of Banks and Other Financial Institutions
 وتملك سلطة الاشراف على البنوك والمؤسسات المالية الأخرى حق تعليق او سحب ترخيص ممارسة
 المهنة تشجيعا على تشغيل البنوك والودائع والقروض والادخار . (٢٦)

الهند

تعتبر الهند ثاني دولة في العالم ادخلت نظام التأمين على الودائع بدءا من أول يناير ١٩٦٢ تحت اسم
 Deposit Insurance Corporation
 تقوم بمهمة التأمين على الودائع شركة هندية تسمى :
 The Deposit Insurance and Credit Guarantee Corporation of India.
 تأسست هذه شركة عام ١٩٧٨ عن طريق اندماج شركة خاصة بضمان الودائع وشركة لضمان الائتمان
 The Deposit Insurance Corporation co
 وهذه الشركة الجديدة لا تغطي الودائع فحسب وإنما تغطي الائتمان الذي يعجز عن سداد المقترضون
 الصغار الى المؤسسات المالية المقرضة .
 وتغطية الشركة للودائع تكون في حدود ثلاثين ألف روبية هندية . ولذا فإنه نوع من تأمين صغار المودعين .
 ولا يدفع المودعون أى قسط تأمين أو اشتراك للتمتع بهذا النظام . ويكون التعويض مستحقا في حالة اخفاق
 البنك المودع لديه في وفاء الوديعة الى صاحبها . ولدى الشركة أنظمة متعددة لممارسة عملياتها (٢٧) .

فيتنام

توجه حكومة فيتنام جميع المنشآت والمؤسسات التي تدير العمل المصرفي الى التأمين الاجباري على ودائع
 بنك دونج الفيتنامي والتي يحوزها العملاء الأفراد . وتقرر هذا النظام بموجب دكرية ورقم ٨٩ / ١٩٩٩ - ND-
 CP الذي بدأ العمل به في ١٥ أكتوبر ١٩٩٩ . وأهم أحكام هذا المرسوم ما يلي :
 The banking organization is required to pay an annual premium of 0.15 percent of ١ ,
 the average deposit balance of all its depositors to an approved deposit insurance organi-
 zation (insurer)
 2. The maximum amount of insurance benefits that an insurer is liable to apply out to
 each depositor is VND 30-million. This cap is regardless of the total amount of the de-
 positor's deposits, including principal and interest, kept with the particular banking or-
 ganization;
 3. If the banking organization fails to pay the prescribed premium by the due date, it is
 liable to pay an additional 0.1 percent on the overdue premium for each day the premi-
 um remains unpai
 4. The banking organization must provide regular reports on its operations to the insu-
 rance. The insurance is then responsible for monitoring such operations and reporting to
 the State Bank of Vietnam on any irregularities of the banking organization; and
 5. If a banking organization is likely to become insolvent, but has not yet been placed
 under the special control board, the insurer may provide various means of support to the
 banking organization.
 Where a banking organization becomes insolvent, the relevant insurer will become a
 creditor of the banking organization in respect of the amount it pays out to depositors.
 (28)

الخاتمة

نختم هذا الموضوع الهام والحيوي بأن نذكر بأنه ليس موضوعا يمكن أن تبت فيه مجموعة غير متخصصة، وإنما يجب أن نعهده وأن نستشير فيه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وهيئات التمويل الدولية الأخرى. ولا يحتاج صندوق تأمين الودائع الى قرار جمهوري بل يمكن تعديل القانون بما يسمح بأن يصدر بقرار وزاري او من مجلس الوزراء.

وعن مصادر هذا المؤلف فقد استعنا بالموسوعة العالمية International Banking Law and Regulation التي يعلها معهد International Legal Studies Center For and مقره في سالزبورج بالنمسا، ويسند طباعته لطبعة جامعة اكسفورد، وتقوم بتسويقه OCEANA PUBLICATIONS, NEW YORK وهي تتكون من مجلدين من اللكتيبات السائبة التي يتم استبدالها اربع مرات في العام لتسجل كل جديد على مستوى العالم. كما أنه توجد معلومات غزيرة على الشبكة الدولية.

وهي الاستعانة بهذه الموسوعة النادرة حرصنا في المواضع التي تحتاج الى معرفة المصطلحات الأجنبية لأهمية يعلقها الباحثون والأكاديميون عليها، أن ننقل الفقرات التي من هذا النوع عن كل دولة، كما وأن تسميات القوانين والصناديق لا يكفى الاسم العربي لها بل يجب أن يوجد بجانبه الاسم باللغة الأصلية أو على الأقل باللغة الانجليزية باعتبار أن هذه هي لغة الموسوعة.

وقد وضعنا تعليقات كثيرة على القانونين المصري والعماني باعتبارهما النموذجين العربيين الذين عثرنا عليهما. ولاشك في أن النموذج العماني يمثل تقنينا متقدما في الموضوع.

والله ولي التوفيق.

المؤلف

1 International Banking Law and Regulation - Austria page 105 & s. in the name of Merkus Heidinger and others.

2 يجرى فى افريقيا الاعداد لنظام تأمين ودائع واحد يشمل تشاد والكتغو والجابون والكاميرون وغينيا الاستوائية وجمهورية افريقيا الوسطى .

3 James Colter Harris, Deborah A. Robinowitz, Margaret Shelby Newton, and Marshall Shepardson, a research on the United States, pages 6-7, published in the International Banking Law and Regulation, release 2005/1.

4 Ron L. Bozzer, Ladner Downs, a research on Canada, published in the International Banking Law and Regulation, volume 1, release 2000/1

5 International Banking Law and Regulation, 2006/1, Mexico, page 19-22, authored by: Yves Hayaux-du-Tilly L., Jauregui, Navarrete y Nader.

6 Tatjana Jovanic, a research on Serbia, page 55-56, published in International Banking Law and Regulation, 2008/1.

7 International Banking Law and Regulation, Oceana Publications, 2008/2, Ireland, page 19-23, authored by: William Johnstom, Arthur Cox.

8 International Banking Law and Regulation, volume 2, 2004/3, Italy, page 48, authored by: Giuseppe de Falco and Barbara Pansadoro).

9 International Banking Law and Regulation, volume 2, 2000/2, Malawi, authored by: Khuze Kapeta, Bernhard & Harris, page 17-19.

10 (See : International Banking Law and Regulation, volume 2, 2006/2, Malaysia, pages 45-46, authored by: Peter S.W.Ling, Lee Hishammuddin.)

11 Simon Gleeson of Richards Butler, a research on United Kingdom, pages 200-21 and 32, published in the International Banking Law and Practice, volume 2, 2000/1.

12 Cecilie Ask and Kjeld Tore Norgaard, research about Norway, 2004/3, pages 18-21, in volume II of the International Banking Law and Regulation.

13 Jonas Deroo and stijn Decloedt, a research on Bengium, page 8, published in International Banking Law and Regulation, volume 1, release 2002/2.

14 Mikulas Touska, research on the Czech Republic, page 13, published in the International Banking Law and Regulation, volume 1, release 2005/1.

15 Henning Hansen and Lise Engel, a paper on Denmark, page 5, published in the International Banking Law and Regulation, volume 1, release 2006/1.

16 Uwe Eyles and Vanessa Bayliss, a paper on Germany, page 5, published in the International Banking Law and Regulation, volume 1, release 2000/1.

17 Peter Anthoni, a paper on Finland, page 6, published in the International Banking Law and Regulation, volume 1, release 2004/1.

18 International Banking Law and Regulation, 2006/3, pages 32-35, authored by: Wietse de long, Greenberg Traurig.

19 Joaquim Jubert and Alejandro Varo, research on Spain, page 21, published in International Banking Law and Regulation, 2006/3.

20 Gernandt & Danielsson, research on Sweden, page 35-36, published in the International Banking Law and Regulation, 2006/1.

21 Ewa Butkiewicz, Wardynski & Partners, Warsaw, Poland, page 9, published in International Law and Regulation, 2008/2.

22 Johnny Cheo, Cheo Yeoh & associates, Singapore, pages 30-31, published in International Banking Law and Regulation 2001/1.

23 Zuzana Gaalova and Michaela Jurkova, research on Slovak Republic, page 3-

6, published in International Banking Law and Regulation, volume 2, 2008/2

24 Hans-Peter Schaad, research on Switzerland, pages 138-139, published in the International Banking Law and Regulation, 2008/1.

25 International Banking Law and Regulation - Argentina page 17, authored Lucero, and Fortunati Lucero, Oceana Publications.

26 Deborah Davis Carmona, a research on Venezuela, page 21, published by the International Banking Law and Regulation, volume 2, release 2002/2.

27 انظر موسوعة اوسيانا عن قوانين البنوك الدولية ولوائحها . بحث عن الهند بواسطة B. H. Antia, Mulla & Mulla & Craigie Blunt & Caroe. صفحة ١٤ - ٢٠٠٤ .

Stephen Skinner, Freehill Hollingdale & page, a research about Vietnam, ٢٨ page 33-34, published in the International Banking Law and Regulation, volume 2, release 2000/2.

الفهرس

٢

مقدمة

٣

تقديم

٧

الباب الأول:
تأمين الودائع فى العالم العربى

٢٧

الباب الثانى:
النظم حول العالم

8.854
318

BIBLIOTECA ALEXANDRINA



0679534

